الأمم المتحدة

S/2021/912



Distr.: General
1 November 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة التقرير الستون عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر المرفق). وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الأمن لا يعترفون كلهم بالممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



21-15419 (A) 101121 121121



المرفق

رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1995، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي، طبقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام، الذي عُقد يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 1995، أُقدّم إليكم طيه التقرير الستين للممثل السامي. وأرجو ممتناً تعميم هذا التقرير على أعضاء المجلس للنظر فيه.

وهذا هو تقريري الدوري الأول الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن تولَّيتُ منصب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك في 1 آب/أغسطس 2021. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) كريستيان **شميت**

الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

التقرير الستون المقدَّم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، تواجه البوسنة والهرسك أكبر تهديد وجودي لها في فترة ما بعد الحرب. فالتحديات الخطيرة والمستمرة لأسس الاتفاق الإطاري العام للسلام التي تشكلها سلطات كيان جمهورية صربسكا، بقيادة أكبر حزب في هذا الكيان، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل برئاسة ميلوراد دوديك، العضو في رئاسة البوسنة والهرسك، لا تعرض للخطر السلام والاستقرار في البلاد والمنطقة فحسب، بل يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الاتفاق نفسه إن لم يتصد لها المجتمع الدولي.

وفي ذروة سلسلة من الأزمات المتفاقمة طوال عام 2021، دعا السيد دوديك – الزعيم الفعلي لجمهورية صربسكا، على الرغم من أن الكيان لديه رئيس منتخب – إلى انسحاب الكيان من جانب واحد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ فترة طويلة بشأن نقل اختصاصات الكيان إلى الدولة في مجالات الدفاع والضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، وأن "يستعيد" الكيان ما يؤكد أنه اختصاصات دستورية مغتصبة في مجالات القضاء وإنفاذ القانون والاستخبارات على صعيد الدولة[1]. كما أعلن عن صياغة دستور جديد لجمهورية صربسكا ورفض جميع "القرارات والقوانين المفروضة بشكل غير قانوني من قبل الممثلين الساميين".

ووفقاً للخطط المعلنة، فإن هذا سيعني انسحاب أفراد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك الذين يقيمون في جمهورية صربسكا، والاستيلاء على مرافق القوات المسلحة للبوسنة والهرسك التي توجد على أراضي جمهورية صربسكا، وإعادة تأسيس جيش جمهورية صربسكا ظاهرياً من الأفراد الذين سينسحبون من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وهي خطوة من شأنها أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء 15 عاماً في ما يتعلق بمجال إصلاح شؤون الدفاع وحده، بل وأسوأ من ذلك في ما يتعلق ببناء الثقة والأمن. وسيعني هذا أيضاً انسحاب الكيان من هيئة الضرائب غير المباشرة على مستوى الدولة، والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، ووكالة الاستخبارات والأمن، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لمنع تلك المؤسسات من العمل في أراضي جمهورية صربسكا.

(1) في 7 تشرين الأول/أكتوبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "بحلول نهاية هذا الشهر، وفي الأسبوع الأول من الشهر المقبل على أبعد تقدير، سنعتمد جدول أعمال مكثفاً سيؤدي إلى الانسحاب من الاتفاق بشأن الجيش والضرائب غير المباشرة التي تعود وفقاً لدستور البوسنة والهرسك إلى جمهورية صربسكا، بل وحتى الحدود – أي أن إدارة الحدود على أراضي جمهورية صربسكا تعود إلى جمهورية صربسكا، وليس البوسنة والهرسك .... ثم سنقوم بإلغاء وحظر عمل الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في جمهورية صربسكا، وعمل وكالة الاستخبارات والأمن في جمهورية صربسكا".

ويشير السيد دوديك إلى هذا التعهد على أنه عودة إلى "اتفاق دايتون الأصلي"[2]، وهي تسمية سياسية خاطئة تستند إلى تفسيرات خاطئة لدستور البوسنة والهرسك. فمن الناحية العملية، تهدف هذه السياسة إلى إلغاء العديد من الإصلاحات التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الـ 26 الماضية، ليس من أجل التقيد الصارم بنص الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (اتفاق دايتون)، بل من أجل العودة إلى الوضع الذي كان قائماً على أرض الواقع قبل تنفيذ اتفاق دايتون. وباختصار، فإن السيد دوديك يسعى إلى انسحاب جمهورية صربسكا من النظام الدستوري المنشأ بموجب المرفق 4 من الاتفاق والانسحاب من تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام المنصوص عليها في المرفق 10.

وهذا بمثابة انفصال دون الإعلان عنه. ومن شأن انسحاب أي من الكيانين من جانب واحد من مؤسسات الدولة القائمة، وهو أمرٌ غير ممكن قانوناً في ظل الإطار الدستوري الحالي، أن يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات ويقوض في نهاية المطاف قدرة الدولة على العمل والوفاء بمسؤولياتها الدستورية. وقبل وقت قصير من الانتهاء من إعداد هذا التقرير، كشف السيد دوديك عن هدفه المتمثل في إنشاء جمهورية صربسكا مستقلة "داخل بوسنة وهرسك اتفاق دايتون"[3]. وكما لاحظت أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا، فإن هذا المسار يشكل خطراً ليس فقط بالنسبة للبوسنة والهرسك ولكن أيضاً بالنسبة لجمهورية صربسكا، مع الأخذ في الاعتبار أن الكيانات موجودة من الناحية القانونية فقط بموجب دستور البوسنة والهرسك، وليس لها الحق في الانفصال.

وقد أصيبت مؤسسات الدولة بالشلل منذ تموز/يوليه، عندما أعلن السيد دوديك، بالاتفاق مع أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا، انسحاب ممثلي جمهورية صربسكا من عملية صنع القرارات في المؤسسات، بدعوى الرد على القرار الذي اتخذه سلفي، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك فالنتين إنزكو، في 22 تموز/يوليه، بسن تعديلات على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك من أجل تجريم إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب[4]، مطالبين بإلغاء القرار.

وفي إطار عملية الرد المنسق، اعتمدت سلطات جمهورية صربسكا القانون المتعلق بعدم انطباق قرار الممثل السامي بسن قانون تعديلات القانون الجنائي في البوسنة والهرسك، الذي دخل حيز النفاذ في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ويرفض هذا القانون قرار الممثل السامي الصادر في 22 تموز/يوليه، وينص على أن التشريعات على مستوى الدولة لا تنطبق في جمهورية صربسكا، ويُلزم سلطات جمهورية صربسكا بعدم التعاون مع مؤسسات البوسنة والهرسك التي تحاول تنفيذ القانون على مستوى الدولة. وهذا يشكل انتهاكات واضحة للمرفقين 4 و 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

(2) في 25 أيلول/سبتمبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "سأطالب برفض جميع القرارات التي فرضها الممثل السامي، والعودة إلى اتفاق دايتون الأصلي، وإلا سنرجع إلى الجمعية [الوطنية لجمهورية صربسكا] في الأشهر الستة المقبلة ونُعلن الاستقلال".

(3) في 12 تشرين الأول/أكتوبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "لقد روجنا لبرنامج يسمى 'صربسكا المستقلة داخل بوسنة وهرسك اتفاق دايتون'".

(4) انظر الموقع التالي: www.ohr.int/hrs-decision-on-enacting-the-law-on-amendment-to-the-criminal-code-of-bosnia-and-herzegovina.

وعلى الرغم من أن السيد دوديك كان قد أعلن مؤخراً أن أفعاله لا تهدف إلى التحريض على النزاع، فإنه حذر أيضاً من أن أي محاولة من جانب المؤسسات القضائية أو وكالات إنفاذ القانون على مستوى الدولة للتدخل ستقابل بالقوة، وأضاف كذلك، ودون أي تبرير، أنه في حال تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن جمهورية صربسكا ستطلب المساعدة من "أصدقاء" لم يذكر أسماءهم ويدعي أنهم قدموا ضمانات على تأهبهم في هذا الصدد[5].

وبوصفي المنفذ الأخير للاتفاق الإطاري العام للسلام، فإن تقييمي المدروس هو أن سلطات جمهورية صربسكا قد انتهكت الاتفاق بالفعل انتهاكاً خطيراً، وهي على استعداد لانتهاكه مجدداً، مما قد يتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها. وإذا نجحت سلطات جمهورية صربسكا في هذه المساعي من دون وازع، فإنها ستنشئ إطاراً دستورياً وقانونياً جديداً يخرج جمهورية صربسكا من هيكل اتفاق دايتون، ولا سيما من النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، وهو إجراء مرادف للانفصال. وقد يكون لتجاهل هذه الحالة الراهنة أو التقليل من شأنها آثار خطيرة على المنطقة وخارجها.

وهذا لا يعني أن جمهورية صربسكا وحدها هي مصدر الإشكال. فبعد مرور ثلاث سنوات كاملة على الانتخابات العامة لعام 2018، لم يتم تعيين حكومة اتحادية جديدة، ولا تزال الحكومة المنتخبة لولاية 2014-2018 قائمة، في حين ظلت مؤسسات البوسنة والهرسك راكدة تماماً وشابها أداء تشريعي أضعف من مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، مقارنة بأي ولاية سابقة. كما أن التوصل إلى اتفاق على الإصلاحات الانتخابية التي تشتد الحاجة إليها لا يزال بعيد المنال.

(5) في 14 تشرين الأول/أكتوبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "إذا لزم الأمر، فسندافع عن أنفسنا بقواتنا. وإذا قالوا إن منظمة حلف شمال الاطلسي ستتدخل، فسنطلب المساعدة من أصدقائنا الذين قالوا لنا بوضوح وبصوت عال إنهم لن يخذلوا أبداً أصدقاءهم".

أولا – مقدمة

1 – هذا هو تقريري الأول المقدَّم إلى مجلس الأمن منذ تعييني من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام (باستثناء الاتحاد الروسي) في أيار/مايو بصفتي الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك ومنذ توليت ولايتي في آب/أغسطس. وفي حين أن العديد من التطورات المبلغ عنها قد حدثت قبل بدء ولايتي، يمكنني بفضل الذاكرة المؤسسية لموظفيّ أن أقدم الوقائع عن هذه التطورات، معززة بالاستشهادات حيثما كان ذلك مناسباً، وتقييماً محايداً لمدى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الواقعة ضمن مسؤوليتي عن تعزيز الجوانب المدنية منه.

2 – ومن واجبي أن أضطلع بولايتي وفقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ومع أنني أواصل حث سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين الاثنين على النحو المحدد في عام 2008 كخطة عمل لإنهاء ولاية الممثل السامي والإشراف على تنفيذ اتفاق دايتون بعد النجاح في تحقيق هذا الإطار من الأهداف والشروط، فإن الوقائع الواردة في هذا التقرير تبين بوضوح أن التقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد لا تزال تعيقه الأزمات السياسية المستمرة بل وحتى الرفض الصريح لعدد من تلك الأهداف، بينما يظل إحراز التقدم في المدى القريب مشكوكاً فيه في أحسن الأحوال. وتستلزم خطة "5+2" الامتثال التام للاتفاق الإطاري العام للسلام، وهو للأسف ليس الوضع الراهن. وفي الوقت نفسه، أطلقتُ مبادرة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في الأهداف الرامية إلى استئناف العمل بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد. وإذا رأيت ضرورة لتعديل أهداف معينة، فسأطرح مقترحات بشأنها في الوقت المناسب.

3 – وفي حين آمل أن تمتثل السلطات امتثالا تاماً لاتفاق دايتون وأن تحرز تقدماً صوب تحقيق هدف انضمام البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي، الذي يظل هدفاً للسياسة الخارجية على النحو المبين في العديد من القرارات التي اعتمدتها مؤسسات البوسنة والهرسك، وإذا ما تواصل تعريض السلام والاستقرار للخطر، فإن استخدام ولايتي التنفيذية بالتنسيق مع جهود إضافية من المجتمع الدولي لحماية اتفاق دايتون لا يجب أن يكون مستبعداً. وترد في الضميمة تفاصيل إضافية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة "5+2" ومسائل أخرى.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

ألف – المناخ السياسي العام

4 – بدأت الأزمة السياسية المستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، منذ شباط/فبراير 2021، عندما ردت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على التقارير التي تفيد برحيل سلفي الوشيك وتعييني ممثلا سامياً باعتمادها استنتاجاً يدعو ممثلي المجتمع الدولي إلى منع تعيين ممثل سام جديد. وأعقب ذلك في مارس/آذار اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لاستنتاجات تدعو الجهات الفاعلة السياسية في الاتحاد إلى التعامل مع جمهورية صربسكا من أجل مناقشة مستقبل البوسنة والهرسك، محذِّرة من أنه في حالة عدم تجسيد تلك المحادثات على أرض الواقع، "فإن المحادثات بشأن التفكيك السلمي للاتحاد ينبغي أن

تبدأ”. وفي 19 نيسان/أبريل، أطلق الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل حملة فيديو على الإنترنت تروج لمفهوم ”التفكيك السلمي“ للبوسنة والهرسك وتحاول أن تطبّع له[6].

5 - وبعد ذلك بوقت قصير، قدم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مبادرة المحادثات والحوار بين جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك وكذلك الشعوب الثلاثة المؤسسة للاتحاد، الصرب والكروات والبوسنيين، بشأن حل ممكن للبوسنة والهرسك، وأعلن عن تشكيل فريق تفاوضي في هذا الصدد. وفرضت المبادرة تفسيرات الحزب الخاطئة بشأن الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك التأكيد على أن البوسنة والهرسك ”أُنشئت بموافقة جمهورية صربسكا والاتحاد والشعوب الثلاثة المؤسسة، وأنها لم توجد ولا يمكن أن توجد إلا بموافقة الكيانين معاً والشعوب المؤسسة“، وأن دولة البوسنة والهرسك ”تتمتع بسيادة محدودة ومستمدة من غيرها“ تنعكس في علاقاتها الخارجية. و ”طالبت“ المبادرة مؤسسات الاتحاد والشعبين المؤسسين الآخرين بالدخول في مناقشات سياسية بشأن ”العودة إلى المبادئ الأساسية لاتفاق دايتون للسلام“، موضحة أنه إذا تم تجاهل الطلب أو لم تكن النتيجة مرضية لسلطات جمهورية صربسكا، فإن جمهورية صربسكا ”تحتفظ بحقها في أن تقرر في نهاية المطاف وضعها المستقبلي“.

6 - وفي 26 نيسان/أبريل، أصدر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام (باستثناء الاتحاد الروسي) بياناً أدان فيه ”الخطاب السياسي المتمحور حول ما يسمى ’التفكيك السلمي‘ للبوسنة والهرسك، لا سيما الخطوات الملموسة التي يتخذها ممثلو جمهورية صربسكا وأصحاب المناصب على مستوى الدولة نحو بدء مفاوضات التفكيك، بما في ذلك إنشاء أفرقة تفاوض والدعوة إلى تجزئة البلد من خلال حملة دعائية على الإنترنت“. وأكد المجلس التوجيهي أيضاً التزامه بسلامة أراضي البوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي، مشدداً بِحَقّ على أنه بموجب اتفاق دايتون، ”لا يحق للكيانات أن تنفصل عن البوسنة والهرسك، وأنها لا توجد بشكل قانوني إلا بموجب دستور البوسنة والهرسك“[7].

7 - ومع ذلك، فقد اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في أيار/مايو مبادرة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل ورفضت الدعوة السابقة التي وجهها الممثل السامي سلفي إليها بإلغاء الأوسمة التي منحتها في عام 2016 لمجرمي الحرب المدانين، بمن فيهم زعيم جمهورية صربسكا في زمن الحرب رادوفان كارادجيتش. وخلصت الجمعية الوطنية كذلك إلى أنها ترفض سلطات بون، مدعية أن الممثل السامي ليست لديه ولاية تخوله استخدامها أو إملاء ما ينبغي أن تفعله جمهورية صربسكا.

8 - وتفاقمت الحالة قبيل وصولي مباشرة، مع استجابة جمهورية صربسكا لقرار سلفي في 22 تموز/يوليه بتعديل القانون الجنائي للبوسنة والهرسك القاضي بالمعاقبة على إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب. فقد اعتُبر هذا القرار ضرورياً، وذلك في جزء منه بسبب مجاهرة سلطات جمهورية صربسكا بشكل متزايد بإنكارها للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. ويشمل ذلك الإشادة علناً بالقائد العسكري السابق لجمهورية صربسكا، راتكو ملاديتش، كبطل بعد تأكيد الحكم الصادر ضده في 8 حزيران/يونيه بتهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية

(6) الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ”دوديك بشأن التفكيك السلمي للبوسنة والهرسك“، شريط فيديو، 15 نيسان/أبريل 2021. متاح على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Shyao7TZ-DQ.

(7) انظر الموقع التالي: www.ohr.int/statement-by-the-peace-implementation-council-steering-board-2.

وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، وإصدار تقرير للجنة ترعاها حكومة جمهورية صربسكا ينفي الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، بعد أن ألغت في عام 2018 تقرير حكومة جمهورية صربسكا لعام 2004 الذي اعترف على الأقل بنطاق ذلك الحدث المأساوي.

9 - ورفض مسؤولو جمهورية صربسكا القرار وأعلنوا أنهم لن يشاركوا في عمليات صنع القرار في المؤسسات الرئيسية على مستوى الدولة إلى أن يتم إلغاؤه. وفي وقت لاحق، اجتمع قادة الأحزاب السياسية في جمهورية صربسكا، بمن فيهم المعارضة، ووقعوا على استنتاجات ترفض جميع القرارات التي فرضها الممثل السامي، زاعمين أيضاً أن تعييني كممثل سام لم يتقيد بالإجراءات اللازمة ورفضوا أي تعاون معي. وأخيراً، خلصوا إلى أنه لا توجد شروط لمواصلة عمل ممثلي جمهورية صربسكا في رئاسة البوسنة والهرسك أو جمعيتها البرلمانية أو مجلس وزرائها.

10 - وبعد ذلك بوقت قصير، في 30 تموز/يوليه، أيدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الاستنتاجات التي وقعها قادة الأحزاب وعدلت القانون الجنائي لجمهورية صربسكا للمعاقبة على الأعمال التي تحط من اسم أو سمعة جمهورية صربسكا أو الشعب الصربي. كما اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القانون المتعلق بعدم انطباق قرار الممثل السامي بسن قانون تعديلات القانون الجنائي في البوسنة والهرسك، رافضة قرار سلفي، ومعلِّلة ذلك بأن التشريعات على مستوى الدولة لا تنطبق على إقليم جمهورية صربسكا، وألزمت سلطات جمهورية صربسكا بعدم التعاون مع سلطات البوسنة والهرسك المختصة التي تحاول تنفيذ القانون الجنائي المعدل للبوسنة والهرسك.

11 - ولا يمثل اعتماد هذا القانون تحدياً من سلطات جمهورية صربسكا لسلطة الممثل السامي وصلاحياته بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام فحسب، بل ويمثل أيضاً رفضاً لتطبيق التشريعات على مستوى الدولة في إقليم جمهورية صربسكا، مما يشكل تجاوزاً لاختصاص الكيان إلى الطعن المباشر في سلطة وسيادة الدولة ومؤسساتها. وفي ضوء ذلك، أذكر بالتقرير الخاص للممثل السامي للأمين العام المؤرخ في أيلول/سبتمبر 2015 بشأن تنفيذ الاتفاق في البوسنة والهرسك[8]، الذي قدمه سلفي عقب اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً يقضي بإجراء استفتاء في هذا الكيان بشأن صلاحية التشريع المتعلق بالمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام فيها، وقابلية تطبيق قرارات هاتين المؤسستين في أراضي جمهورية صربسكا، وسلطات الممثل السامي وقراراته. ورغم تفادي إجراء هذا الاستفتاء، فإن العديد من المسائل التي أثيرت في ذلك التقرير بشأن خطورة الانتهاكات المتصلة بالتزامات جمهورية صربسكا وتعهداتها بموجب المرفقين 4 و 10 من الاتفاق تنطبق على الحالة الراهنة.

12 - وفي 31 تموز/يوليه، أدان المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام (باستثناء الاتحاد الروسي) تصعيد التوتر، بما في ذلك "الخطوات التي اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، والتي من شأنها أن تقوض الاستقرار وتعرقل فعالية سير أعمال الحكومة". كما أكد المجلس التوجيهي أن "النزعة التحريفية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين وإنكار الحقائق الموثقة جيداً والمؤكدة بشأن أحداث زمن الحرب، بما في

(8) انظر الموقع التالي: -www.ohr.int/special-report-of-the-high-representative-to-the-secretary-general-of .the-un-on-the-implementation-of-the-gfap-in-bih

ذلك الإبادة الجماعية، هو أمرٌ غير مقبول" و "يتناقض مع أبسط القيم الأوروبية ويقوض استقرار البلاد ورفاه وازدهار مواطني البوسنة والهرسك"[9].

13 - ومع ذلك، وبعد موافقة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا على استنتاجات قادة أحزاب جمهورية صربسكا بشأن عدم المشاركة في عملية صنع القرار على مستوى الدولة، تطورت الاستراتيجية من عدم المشاركة إلى العرقلة الفعلية للقرارات، ولا سيما من جانب السيد دوديك، في رئاسة البوسنة والهرسك. فمن بين أمور أخرى، تم تجميد التعيينات الرئيسية في مؤسسات حيوية مثل المصرف المركزي للبوسنة والهرسك، وهي مؤسسة بالغة الأهمية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في البوسنة والهرسك. وكان من الممكن معالجة هذه الأزمة بالذات بتمديد ولاية مجلس إدارة المصرف المركزي المنتهية، الذي قرر أعضاؤه في ما بينهم لحسن الحظ مواصلة العمل إلى أن يتم استبدالهم وفقاً لمبدأ استمرارية العمل. وقد أيد مكتبي هذا النهج العملي تأييداً كاملا وعلنياً. وفي آب/أغسطس، وصل بالسيد دوديك الحد إلى منع رئاسة البوسنة والهرسك من توجيه القوات المسلحة للبوسنة والهرسك لتقديم المساعدة في جهود مكافحة الحرائق في الجزء الجنوبي من البلد. وفي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، لا يزال اعتماد ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام 2021 متوقفاً.

14 - ولم يكن ثمة متنفس لفترة قصيرة من الحصار إلا في أواخر أيلول/سبتمبر، عندما شارك وزراء من جمهورية صربسكا، أعضاء في مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في جلسة عاجلة لاعتماد قرار بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية للربع الأخير من عام 2021، عوضاً عن اعتماد الميزانية. وقبل ذلك، كنت قد بعثت برسالة إلى رئيس ونواب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك أحثهم فيها على التصرف في هذا الشأن. وكان السيد دوديك قد ذكر في وقت سابق أن جمهورية صربسكا ستتحمل مدفوعات رواتب الصرب من الكيان في مؤسسات البوسنة والهرسك، مما يشير إلى وجود نية لمنع التمويل المؤقت. وكان من شأن هذه الخطوة أن تتعارض مع الإطار الدستوري والقانوني القائم.

15 - وفي الفترة نفسها، وبعد إصدار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قراراً يعتبر بعض أحكام قانون جمهورية صربسكا بشأن الغابات غير متوافقة مع دستور البوسنة والهرسك، أعلن السيد دوديك أن جمهورية صربسكا ستنسحب من اتفاقات النقل القائمة بشأن القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وبشأن هيئة الضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، وستعيد تأسيس جيشها الخاص ونظام جمع الضريبة على القيمة المضافة الخاص بها، وستمنع المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك من العمل على أراضي جمهورية صربسكا، وأنها ترفض جميع قرارات الممثل السامي. وقال السيد دوديك إن الهدف هو العودة إلى ما يسمى "اتفاق دايتون الأصلي" وإلا فالإعلان عن الاستقلال "في غضون ستة أشهر"[10]. وفي أعقاب اجتماع لشركاء الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد دوديك أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ستعقد جلسة لمناقشة هذه المسائل بحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر على أبعد تقدير.

(9) انظر الموقع التالي: www.ohr.int/statement-by-the-peace-implementation-council-steering-board-3.

(10) في 25 تشرين الأول/أكتوبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "سأطالب بإلغاء جميع القرارات التي فرضها الممثلون السامون، وبالعودة إلى اتفاق دايتون الأصلي، وإذا لم يحصل ذلك فسنرجع إلى الجمعية الوطنية (لجمهورية صربسكا) في غضون ستة أشهر وسنعلن الاستقلال".

16 – وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد دوديك أن أفرقة من الخبراء ستقوم بصياغة دستور جديد لجمهورية صربسكا وستحدد هياكل كيانات جديدة لشؤون الدفاع والعدالة والمالية. وهذا من شأنه أن يشكل رفضاً لجميع "القرارات والقوانين المفروضة بشكل غير قانوني من جانب الممثل السامي"، إذ يزعم دوديك أن هناك ما يقرب من 140 قراراً فرضها الممثل السامي، بما في ذلك إنشاء مجلس شعوب جمهورية صربسكا – وهي مؤسسة أنشئت خصيصاً لحماية المصالح الوطنية الحيوية للشعوب المؤسِّسة لجمهورية صربسكا، والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، ووكالة الاستخبارات والأمن. وأكد السيد دوديك من جديد أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ستسحب موافقة جمهورية صربسكا السابقة على تشكيل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وهيئة الضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، وستعتمد لوائح واستنتاجات تتعلق بمعالجة الفراغ القانوني الناجم عن الانسحاب. وأكد أن ميزانية عام 2022 ستغطي رواتب جميع الصربيين الذين سينسحبون من مؤسسات البوسنة والهرسك.

17 – وإذا ما نُفذت هذه الإجراءات، فإنها ستنشئ إطاراً دستورياً وقانونياً جديداً لجمهورية صربسكا سيكون ملزماً قانوناً لسلطات هذا الكيان ومواطنيه، ينسحب أساساً بموجبه الكيان من النظام الدستوري للبوسنة والهرسك ومن إطار اتفاق دايتون. وسيترتب عن ذلك أثر عملي يتمثل في انفصال جمهورية صربسكا من دون أن تعلن رسمياً عن استقلالها. وهذا اعتداء خطير على اتفاق دايتون ومن شأنه أن يقوض آفاق السلام والمصالحة الدائمين.

18 – وقد تكون هذه الحالة خطيرة بشكل خاص في قطاع إنفاذ القانون على صعيد الدولة، إذ يمكن أن يطلب منه تأكيد الولاية القضائية للدولة، مما قد يؤدي إلى صدامات مع أجهزة إنفاذ القانون بجمهورية صربسكا. وينص القانون الجنائي للبوسنة والهرسك على تجريم حالتي "الإنشاء غير القانوني للقوات العسكرية" (المادة 162 (أ)) و "الاعتداء على النظام الدستوري" (المادة 156). وتنص المادة 162 (أ) على المسؤولية الجنائية لكل من ينتهك قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالدفاع أو قانونها المتعلق بالخدمة في القوات المسلحة بتنظيم أو حشد قوة عسكرية على أراضي البوسنة والهرسك. كما أن الانضمام إلى هذه القوات يعد جريمة.

19 – ولطالما شكلت استعادة الاختصاصات، التي يُزعم أن الدولة اغتصبتها، مطلباً قديماً لسلطات جمهورية صربسكا التي تؤكد أن جميع الاختصاصات التي نُقلت إلى مؤسسات الدولة أو تولتها قد تحققت من خلال قرارات الممثل السامي والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وغيرها من قرارات المؤسسات على مستوى الدولة. ويأتي هذا الادعاء في أعقاب التفسير الأحادي الجانب الذي اعتمدته سلطات جمهورية صربسكا بشأن الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك استناداً إلى ما يسمى "اتفاق دايتون الأصلي" الذي ينبغي لمؤسسات الدولة أن تعيد فيه معظم الاختصاصات التي كانت تتقلدها، رغم أن ذلك يقع ضمن اختصاصها الدستوري.

20 – وعلى عكس هذا الادعاء، توقع دستور البوسنة والهرسك عملية دينامية توفر طرائق دستورية "لمسؤوليات إضافية تتحملها الدولة ومؤسسات إضافية" تنشئها الدولة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة الثالثة-5 من المرفق 4 من "اتفاق دايتون الأصلي" على عدة طرائق بشأن "المسؤوليات الإضافية للدولة"،

وتنص على أنه "يمكن إنشاء مؤسسات إضافية للاضطلاع بهذه المسؤوليات"[11]. وحقيقة أن المؤسسات التي أنشئت هي محور المناقشات الجارية بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، وشركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك (TRANSCO)، وهيئة الضرائب غير المباشرة) وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الدفاع)، تسلط الضوء على أهمية إنشاء هذه المؤسسات ووظائفها.

21 - وتولت الدولة أيضاً مسؤوليات إضافية، مثل المسؤوليات اللازمة للحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وطابعها الدولي، بما في ذلك الوكالة الحكومية للحدود ووكالة الاستخبارات والأمن ومحكمة الدولة ومكتب المدعي العام. ومرة أخرى، فإن هذه الافتراضات متوافقة تماماً مع المادة الثالثة-5 (أ) من الدستور.

22 - ولا تزال العديد من الاختصاصات المتنازع عليها - بما في ذلك الإحصاءات والمشتريات والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام والوكالة الحكومية للحدود وتوزيع الكهرباء والمؤسسات القضائية (محكمة الدولة ومكتب المدعي العام) - موضع طعون تقدمت بها جمهورية صربسكا لدى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، التي قررت أنها دستورية. ويبرز كل قرار أن المحكمة لا تلتزم بتأكيد أن الاختصاصات المذكورة في المادة الثالثة-1 هي اختصاصات الدولة الوحيدة.

23 - وتستند سلطات جمهورية صربسكا أيضاً، لا سيما السيد دوديك، إلى عبارة "اتفاق دايتون الأصلي" لرفض قرارات الممثل السامي وسلطته، والقرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. غير أنه، مع مراعاة أن الاتفاق الإطاري العام للسلام، الموقع بالأحرف الأولى في دايتون والموقع في باريس عام 1995، يتوخى إنشاء المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تشكيلتها الحالية وينص على أن قراراتها نهائية وملزمة، ويتضمن اتفاقاً بشأن ضرورة وجود ممثل سام بصفته السلطة النهائية في الساحة في ما يتعلق بتفسير تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام، ويدعو إلى التعاون الكامل مع الممثل السامي، يوحي السيد دوديك بأنه ينوي أن يستعيض عن اتفاق دايتون الحقيقي للسلام - بهيكله الدستوري الذي يعتبر البوسنة والهرسك دولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين - بهيكل فارغ غير قادر على التصرف وليس له أي اختصاصات، والتشكيك في شرعية البلد كشخص من أشخاص القانوني الدولي. ولا بد من تكثيف العمل للتوصل إلى مناقشة إطار دايتون والتفاهم بشأنه.

24 - ولئن كانت سلطات جمهورية صربسكا تضع مواقفها في إطار ردود الفعل على ما تدعي أنها مظالم ارتُكبت في حق جمهورية صربسكا، فإن هذه التطورات تندرج في الواقع ضمن سياسة متبعة منذ أمد طويل تهدف إلى تقويض أداء المؤسسات على مستوى الدولة لإثبات النبوءة التي تتحقق ذاتيا وهي أن البوسنة والهرسك عاجزة عن أداء مهامها. ويعتقدون أن ذلك يفسح لهم المجال لتأكيد ضرورة استعادة الاختصاصات من الدولة، بما يتماشى مع السياسات التي اعتمدتها جمهورية صربسكا منذ عام 2016 وعلى

(11) المادة الثالثة-5 من دستور البوسنة والهرسك: "مسؤوليات إضافية

"(أ) تتولى البوسنة والهرسك المسؤولية عن المسائل الأخرى التي تتفق عليها الكيانات؛ أو المنصوص عليها في المرفقات من 5 إلى 8 للاتفاق الإطاري العام؛ أو الضرورية للحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وشخصيتها الدولية، وفقاً لتقسيم المسؤوليات بين مؤسسات البوسنة والهرسك. ويجوز إنشاء مؤسسات إضافية عند الاقتضاء للقيام بهذه المسؤوليات.

"(ب) في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ هذا الدستور، تبدأ الكيانات المفاوضات بغية إدراج مسائل أخرى في مسؤوليات مؤسسات البوسنة والهرسك، بما في ذلك استخدام موارد الطاقة والمشاريع الاقتصادية التعاونية."

وجه التحديد منذ عام 2019 عندما اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا خطة عمل لإعادة المسؤوليات الدستورية المنقولة إلى الكيان وإلا، فإعلان الاستقلال. فهذه قصة لا نهاية لها وهي موثقة توثيقاً جيداً في العديد من التقارير السابقة. وللأسف، لم يستجب السيد دوديك حتى الآن لأي دعوة إلى مناقشة هذا الموضوع. وأنا أوجه هذه الدعوة إلى جميع الجهات الفاعلة المنتخبة الأخرى.

25 - ومنذ أواخر أيلول/سبتمبر، تشهد جمهورية صربسكا فضيحة فساد متنامية أصابت الناس بصدمة ويزعم فيها أن مصابين بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يعالجون بالأوكسجين الصناعي بدلا من الأكسجين الطبي. وتزامن توجيه اتهامات جنائية ضد مسؤولي الحكومة والصحة العامة واحتجاج عام كبير في بانيا لوكا[12]، [13]، عاصمة جمهورية صربسكا بحكم الواقع، مع التطورات الأخيرة، بما في ذلك التصعيد في الخطاب وتسريع الجهود الرامية إلى عرقلة عمل الدولة والإجراءات الدستورية والتشريعية والإدارية في جمهورية صربسكا بهدف إضعاف دولة البوسنة والهرسك.

26 - وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا عادة ما تتبع الائتلاف الحاكم بشأن مسائل تصوَّر على أنها تخدم المصالح الوطنية للصرب ولجمهورية صربسكا، فقد حذرت في بعض الأحيان من أن بعض المبادرات - مثل المحادثات المقترحة بشأن "التفكيك السلمي" ومسار العمل الحالي، الرامية إلى الانسحاب من اتفاقات النقل - تعرض الاتفاق الإطاري العام للخطر وبالتالي كل ما حققه هذا الكيان حتى الآن. وبالنظر إلى أن سلطات الكيان تستند في مواقفها إلى تفسيرات خاطئة متعمدة للاتفاق الإطاري العام، فإن هذا التقدير يعتبر صائِباً. وبما أن الكيانات لا توجد إلا بموجب دستور البوسنة والهرسك، فإن هذه المغامرة السياسية الرامية إلى زعزعة استقرار البلاد أو تفكيكها، وإن كانت مجرد خطاب، هي خطر يهدد جمهورية صربسكا بقدر ما يهدد أي كيان آخر.

27 - وسوف يترتب على انسحاب جمهورية صربسكا من النظام الدستوري للبوسنة والهرسك عدة آثار فورية، لا تقل عن آثاره على مقاطعة برتشكو، وهي حالياً المجال الوحيد الذي أحرز فيه تقدم في إطار خطة "5+2" - إذا أُخذ في الاعتبار أن المقاطعة تخضع لسيادة مشتركة بين جمهورية صربسكا والاتحاد وتعمل ضمن النظام الدستوري في إطار مؤسسات البوسنة والهرسك - بما في ذلك المؤسسات التي أعلنت جمهورية صربسكا انسحابها منها، وبخاصة هيئة الضرائب غير المباشرة التي تعتمد عليها المقاطعة للحصول على إيرادات. وفي ظل هذه الظروف، سيتعين على هيئة التحكيم في النزاع على الحدود المشتركة بين الكيانين في منطقة برتشكو تقييم ما إذا كانت هذه الإجراءات التي تتخذها جمهورية صربسكا تشكل مخالفة خطيرة لقرار التحكيم النهائي.

28 - ومن باب التذكير، في الأزمة الوحيدة المماثلة منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام، حاولت الجمعية الوطنية الكرواتية، وهي هيئة جامعة للأحزاب السياسية الكرواتية، في عام 2001، إعلان الحكم الذاتي في مناطق الاتحاد ذات الأغلبية الكرواتية، ولم يمنعها من ذلك إلا رد حاسم من المجتمع الدولي. ومن شأن عدم التصدي للحالة الراهنة أن يعرض الاتفاق الإطاري العام للخطر، في حين أن عدم الاستقرار في البوسنة

(12) إذاعة Free Europe/Radio Liberty، "الآلاف يحتجون ضد الفساد في الكيان الصربي للبوسنة"، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

(13) شبكة Euractiv، "المحتجون يتظاهرون ضد دوديك بعد علاج مصابين بمرض كوفيد-19 بالأوكسجين الصناعي"، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

والهرسك سيؤدي إلى آثار أوسع نطاقاً في المنطقة. وأنا على استعداد للاضطلاع بمسؤولياتي في إطار هذا التصدي.

29 - وبالرغم من سماع تصريحات متكررة تفيد بأن السيد دوديك غير مهتم بالنزاع وأنه لا شيء يستحق دماء الصرب والبوشناق والكروات، فلا يفوتني أن أعرب عن قلقي إزاء التقارير التي تفيد بمحاولات رامية إلى إنشاء القدرات العسكرية لجمهورية صربسكا وزيادتها. ولئن لم يحدث ذلك بعد، فإنني أود أن أعتبر التصريحات المذكورة أعلاه أكثر من مجرد خطاب.

30 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام (باستثناء الاتحاد الروسي) بياناً أكد فيه من جديد أهمية قدرة المؤسسات على أداء مهامها، بما فيها القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، ورفض الخطاب الذي يزعزع الاستقرار ويثير الخلاف، ودعا إلى وقف التهديد بالانفصال. وأكد المجلس التوجيهي دعمه لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري.

31 - وهناك احتمالات حقيقية جداً لحدوث مزيد من الانقسام والنزاع. وأنا أشجع الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن بقوة على الانتباه إليها.

32 - وقد آتت سياسات جمهورية صربسكا ثمارها، حيث شلت المؤسسات الرئيسية في البوسنة والهرسك فعلا قبل إعلان الحصار في الصيف بوقت طويل. ويتجلى ذلك في عدم اعتماد ميزانية على مستوى الدولة بحلول الربع الأخير من عام 2021، وفي انخفاض النواتج التشريعية لمجلس وزراء البوسنة والهرسك وجمعيتها البرلمانية مقارنة بأي ولاية سابقة لهاتين المؤسستين.

33 - وعلى صعيد الاتحاد، لا تزال الحكومة المنشأة بموجب الولاية المُسندة للفترة 2014-2018 قائمة، حيث لم تُعيَّن حكومة جديدة عقب الانتخابات العامة التي جرت في عام 2018. كما انخفض عدد وزراء الحكومة من 16 إلى 13 وزيراً، بسبب وفاة وزيرين واستقالة وزير آخر. ولم يُتفق على تعيين الحكومة الجديدة أو الوزراء المفقودين بسبب الموقف الذي أعلنه الحزب الكرواتي الرئيسي، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وهو عدم موافقته على أي تعيينات حتى يُتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح الانتخابي أساساً بين الحزب نفسه والحزب البوسني الرئيسي، حزب العمل الديمقراطي. وفي أي ديمقراطية، ينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ إرادة الناخبين بتشكيل السلطات.

34 - ولم تتغير المواقف المتباينة للطرفين منذ صدور التقرير السابق. ففي حزيران/يونيه، قال رئيس حزب العمل الديمقراطي، بكر عزت بيغوفيتش، في رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان تشوفيتش، إن عملية التفاوض بين حزبيهما قد استُنفدت ودعا الأطراف الأخرى في الاتحاد والمجتمع الدولي إلى المساهمة في العملية. وفي تموز/يوليه، حذر تشوفيتش، الذي أعلن في مناسبات عديدة أن اتفاقاً بشأن الإصلاح الانتخابي بات وشيكاً، من أنه لا يمكن إجراء الانتخابات العامة لعام 2022 دون إدخال تغييرات على قانون الانتخابات، مما يعني احتمال مقاطعة الانتخابات.

35 - وفي سياق الإصلاح الانتخابي، وبعد نزاع طويل في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بشأن تشكيلة الفريق العامل المشترك بين الوكالات للإصلاح الانتخابي - وذلك أساساً بسبب اعتراض الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على مشاركة اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك، تم تشكيل الفريق العامل في نهاية الأمر في أيار/مايو. ويتألف المجلس من 14 عضواً: 8 أعضاء معينين من مجلس نواب البوسنة والهرسك، و 3 من مجلس شعوب البوسنة

والهرسك، و 3 من مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وعقد الفريق العامل ثماني جلسات، كانت آخرها في 23 تموز/يوليه، دون أن تسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة.

36 - وحتى في ما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالتحسينات الفنية اللازمة لاستعادة النزاهة وثقة الجمهور في العملية الانتخابية، بما في ذلك التحسينات التي أوصى بها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018 والتوصيات السابقة للجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون ومجموعة الدول المناهضة للفساد، هناك خلافات بشأن تشكيلة المجالس الانتخابية، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، والقوائم المغلقة مقابل القوائم المفتوحة، والحصص التفضيلية، وتسجيل الناخبين، والتصويت المبكر، والتصويت عبر البريد، ومجموعة كبيرة من المسائل الأخرى.

37 - وفي نفس الوقت، بدأت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك عملية مشاورات عامة خاصة بها بشأن مشروع مبادرتها المتعلق بإدخال تعديلات على قانون الانتخابات، وبعد ذلك قدمت في منتصف أيلول/سبتمبر اقتراحاً موحداً إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع الدولي.

38 - ومن الضروري إجراء إصلاحات دستورية وانتخابية محدودة لتنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سيديتش وفينتشي وأحكام أخرى تتعلق بالانتخابات، التي لم تنفَّذ بعد، وبعضها لم تنفَّذ منذ أكثر من عقد. وفي خضم عملية الإصلاح الانتخابي، سيكون من الضروري مراعاة قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الدول المناهضة للفساد، واللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون بشأن نزاهة الانتخابات. وينبغي للسلطات أن تمتنع عن اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية من شأنها أن تزيد من صعوبة تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو تؤدي إلى مزيد من الانقسامات. ولتحقيق ذلك، سيتعين على جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة أن تواصل الحوار وتبدي مزيداً من المرونة، بدلا من اتباع النهج المعتاد القائم على الحصول على كل شيء أو فقدان كل شيء.

39 - بيد أن هناك بعض التطورات الإيجابية. ففي 5 حزيران/يونيه، أزالت سلطات جمهورية صربسكا الكنيسة الأرثوذكسية التي شُيدت على العقار الذي كان يقوم عليه المنزل العائلي للبوسنية العائدة فاتا أورلوفيتش في قرية كونيفيتش بوليه، بالقرب من براتوناتس. ويمثل هدم الكنيسة نهاية معركة قانونية دامت عقوداً خاضتها عائلة أورلوفيتش وآخرون، وانتهت في تشرين/أكتوبر 2019 بقرار من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمر بإزالة الكنيسة من الملكية الخاصة في غضون ستة أشهر.

40 - وكان تبادل الزيارات بين العديد من رؤساء البلديات المنتخبين مؤخراً في البوسنة والهرسك مبعثاً على التفاؤل أيضاً. ففي أيار/مايو، زارت عمدة مدينة سراييفو، بنيامينا كاريتش - لوندرتس (آخرون، الحزب الديمقراطي الاجتماعي) نظيرها في موستار، العمدة ماريو كورديتش (كرواتي، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك). وفي حزيران/يونيه، قامت بزيارة رسمية لدى عمدة بانيا لوكا، دراشكو ستانيفوكوفيتش (صربي، الحزب التقدمي الديمقراطي)، وهي أول زيارة يقوم بها عمدة من سراييفو إلى بانيا لوكا في فترة ما بعد الحرب. وفي وقت لاحق، زار ستانيفوكوفيتش مدينة توزلا والتقى بالعمدة ياسمين إماموفيتش (بوسني، الحزب الديمقراطي الاجتماعي). وعلى الرغم من الاختلافات السياسية الكبيرة، تشدد الرسالة المستشفة من

جميع الزيارات على "فتح صفحة جديدة"، وتؤكد إمكانية التعاون والدعم بين المجتمعات المحلية مع وضع الخلافات السياسية أو العرقية جانباً لصالح جميع المواطنين ومن أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك.

41 - وفي آب/أغسطس، اعتمدت جمعية كانتون الهرسك - نيريتفا تعديلات معلقة منذ فترة طويلة على دستور الكانتون، تؤكد على صفة الشعب الصربي كأحد الشعوب المكوِّنة للاتحاد، والصربية والبوسنية كلغتين رسميتين، والخط السيريلي كخط رسمي في الكانتون. ويمثل ذلك خطوة أولى في تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية الاتحادية في عام 2018 الذي خلصت فيه المحكمة إلى أن عدة أحكام في دساتير كانتونات الهرسك - نيريتفا وبوسافينا وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد في هذا الصدد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك. ولئن كانت التعديلات المعتمدة في كانتون الهرسك - نيريتفا تمثل تطوراً إيجابياً دون شك، فإنها لا تتناول جميع جوانب حكم المحكمة الدستورية، وينبغي للسلطات أن تعمل من أجل تنفيذها الكامل. ولا تزال التغييرات الضرورية لم يُبت فيها بعد في الكانتونين الآخرين.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

42 - في 22 تموز/يوليه، أصدر سلفي القرار الذي يسن قانون تعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك. ونُشر القرار في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك في 27 تموز/يوليه وبدأ نفاذه في 28 تموز/يوليه.

43 - وعلى الرغم من ملابسات القرار أو ردود الفعل عليه، فإنه يهدف إلى حماية جميع الشعوب والمجتمعات في البوسنة والهرسك وجميع ضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والناجين منها، ولا يقتصر على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب المرتكبة أثناء الحرب في البلد. فالتعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية تنطبق على أي إبادة جماعية أو جريمة حرب يُفصل فيها في نهاية المطاف عملا بالنظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن المبرم في 8 آب/أغسطس 1945، أو تفصل فيها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة في البوسنة والهرسك.

44 - وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية تتماشى مع القرار الإطاري لمجلس أوروبا 2008/913/JHA، الصادر في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، بشأن مكافحة أشكال ومظاهر معينة من العنصرية وكراهية الأجانب عن طريق القانون الجنائي، والذي يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتجريم هذا السلوك. واعتمدت جميع بلدان غرب البلقان تشريعات تتماشى مع القرار الإطاري، باستثناء البوسنة والهرسك، التي كانت في أمس الحاجة إليها.

45 - وكانت هناك تفسيرات خاطئة وتعليقات مضللة كثيرة متعلقة بتلك التعديلات توحي بأنها لا تنطبق إلا على جرائم بعينها، أو أنها تتهم أو تستهدف بوجه آخر شعباً معيناً، وليس الأمر كذلك على الإطلاق. وأشجع برلمان البوسنة والهرسك على تنظيم نقاش وحوار عامين بشأن هذه التعديلات، بالتعاون مع المجتمع المدني، والنظر في إدخال مزيد من التعديلات عند الاقتضاء. كما أن إجراء حوار واسع النطاق ومفتوح بشأن الماضي ووجهات النظر في المجتمع المدني أمرٌ أساسي للمصالحة.

جيم - التحديات التي تعترض تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

46 - كما ذُكر، واجه الاتفاق الإطاري العام للسلام تحديات مستمرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تعرضت السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك لتهديدات عديدة إما بالانفصال أو التفكيك، وغالباً ما جاءت هذه

التهديدات من العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل ميلوراد دوديك[14]، [15]، [16]، [17]، [18]، الذي استمر أيضاً في إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا[19]، [20] وتمجيد مجرمي الحرب المدانين[21]. وشن حزب السيد دوديك، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، حملة إعلانية عبر شبكة الإنترنت لترويج "التفكيك السلمي". وهذا الخطاب يزعزع الاستقرار لأنه يتسرب إلى أذهان المجتمع ويعكر صفو العلاقات بين المجتمعات المحلية.

قانون جمهورية البوسنة والهرسك المتعلق بعدم انطباق قرار الممثل السامي الذي يسن قانون تعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك

47 - القانون المتعلق بعدم انطباق قرار الممثل السامي الذي يسن قانون تعديلات القانون الجنائي للبوسنة والهرسك يستهدف على وجه التحديد القرار المعني برمته، دون أن يربطه رسمياً بالقرارات السابقة أو المقبلة للممثل السامي. غير أن التفسير الملحق بالقانون يوضح أن الأساس المنطقي وراء ذلك يتجاوز هذا القرار بعينه للتشكيك عموماً في ولاية الممثل السامي والسلطة التي تخول له سن تشريعات، مما يجسِّد مرة أخرى السياسات التي تنتهجها جمهورية صربسكا منذ وقت طويل، والتي تتمثل في هذه الحالة بالطعن

(14) في 23 تموز/يوليه، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "وأعتقد أنه ينبغي لجمهورية صربسكا أن تعقد العزم، بعد كل ما أعلنوا أنهم يحاولون فرضه، على التمسك بمسارها نحو الاستقلال".

(15) في 4 آب/أغسطس، صرح السيد دوديك خلال مقابلة مع قناة *Prva TV* قائلا: "علينا أن نقول أخيراً إنه لا يمكن التعايش، وأن علينا أن ننفصل ونبحث ببساطة عن طريقة للوجود كشخصيات مستقلة تتعايش في سلام. وأعتقد أن الحل الوحيد المتاح لنا هو الانفصال وإقامة ثلاث دول مستقلة هنا في البوسنة والهرسك، والوجود في إطار القانون الدولي. ويعني ذلك أن مستوى الضمان الذي يوفره قيام دول منفصلة للسلام أكبر مما توفره هذه الطريقة. وهذا وضع غير واضح يتراكم فيه بعض السخط، وبالتالي قد يؤدي إلى بعض الأعمال في نهاية المطاف".

(16) في 9 أيلول/سبتمبر، صرح السيد دوديك لقناة هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة "Pečat" قائلا: "أعتقد أن التفكيك السلمي هو أفضل شيء يمكن أن يحدث هنا. وذلك لإنشاء دول مستقلة منفصلة ومنع هذه الدول بموجب القانون الدولي والالتزامات الدولية من محاربة بعضها بعضاً. أنا لن أتخلى عن هذه الفكرة، لأنني أعتنقها منذ البداية. إذن، أعتقد أن جمهورية صربسكا ينبغي أن تكون دولة مستقلة منذ 9 كانون الثاني/يناير".

(17) في 25 أيلول/سبتمبر، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي في كوزارسكا دوبيتسا قائلا: "سأطالب برفض جميع القرارات التي فرضها الممثل السامي، والعودة إلى اتفاق دايتون الأصلي، وإلا سأطالب بالعودة إلى الجمعية [الوطنية لجمهورية صربسكا] في الأشهر الستة المقبلة، ولنعلن الاستقلال".

(18) في 23 تموز/يوليه، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "أعتقد أنه ينبغي لنا أن نرفض هذا [القرار من الممثل السامي]، ونحظر أنشطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في إقليم جمهورية صربسكا، ونرفض اختصاصها، وندافع عن جمهورية صربسكا من خلال نظامنا الأمني، ونمنع محاولات أي شخص للتصرف هنا. ونرفض أنشطة الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في إقليم جمهورية صربسكا، ونرفض احتمال أي ملاحقة قضائية لأي شخص من قبل سلطات البوسنة والهرسك، ونفصل السلطة القضائية في جمهورية صربسكا عن السلطة القائمة حتى الآن. وأعتقد أنه ينبغي لجمهورية صربسكا أن تعقد العزم، بعد كل ما أعلنوا أنهم يحاولون فرضه، على التمسك بمسارها نحو الاستقلال".

(19) في 22 تموز/يوليه، صرح السيد دوديك لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة قائلا: "التقرير الذي تلقيته بالفعل، وقرأته - والذي يتألف من 200 1 صفحة، يقول شيئاً واحداً بلا شك، وهو أنه لا يجوز وضع عبارة الإبادة الجماعية قبل اسم سريبرينيتسا، لأنها لم تحدث قط".

(20) في 12 آب/أغسطس، نُقل عن السيد دوديك قوله في صحيفة *Vijesti*: "أُفضل بالتأكيد دخول السجن على الاعتراف بشيء لم يحصل، وهو الإبادة الجماعية المزعومة في سريبرينيتسا".

(21) في 8 حزيران/يونيه، صرح السيد دوديك في مؤتمر صحفي قائلا: "أعتقد أن الجنرال ملاديتش دخل الأسطورة من بابها الواسع، لأن الشعب الصربي يعرف أنه لولا روح القيادة والحيوية التي تعهدها في الجيش، للقي شعبنا معاناة أكبر بكثير".

في ولاية الممثل السامي وسلطته المنبثقتين عن المرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ووضع الممثل السامي وسلطاته مسألتان نابعتان من الاتفاق والقانون الدولي، وبالتالي فهما لا تدخلان ضمن اختصاص الكيانات. ولا يمكن للكيانات أن تعتمد قوانين بشأن هاتين المسألتين. ومن الناحية العملية، يشكل اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا هذا القانون انتهاكاً لالتزامات الكيان وواجباته المنبثقة عن المرفق 10 للاتفاق وقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

48 - وعلاوة على ذلك، يرمي القانون، من خلال النص على عدم تعاون الهيئات المختصة في جمهورية صربسكا مع الهيئات المختصة في البوسنة والهرسك، إلى منع تطبيق التعديلات المدخلة على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك داخل إقليم جمهورية صربسكا. وينطبق القانون الجنائي للبوسنة والهرسك بصيغته المعدلة بواسطة قرار الممثل السامي على إقليم البوسنة والهرسك بأكمله، ولا يجوز لأي كيان أن يعتمد قوانين ترمي إلى منع تطبيق التشريعات المعتمدة على صعيد الدولة في إقليمه. ولا تندرج هذه التدابير ضمن اختصاص الكيانات، بل ضمن مسؤوليات الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، وللمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك اختصاص حصري في أي نزاع متعلق بتوافق التعديلات مع دستور البوسنة والهرسك. وتتجلى في القانون المعتمد في جمهورية صربسكا نية الاعتداء على النظام الدستوري لدولة البوسنة والهرسك وسيادتها. فدستور البوسنة والهرسك يقتضي من الكيانات أن تمتثل تماماً للدستور البوسنة والهرسك وقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوانين الدولة وقرارات المؤسسات القضائية للدولة، التي تنطبق على إقليم البوسنة والهرسك بأسره.

49 - ورغم أن تجمع البشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا قد بادر بطلب حماية المصلحة الوطنية الحيوية لشعب البشناق بشأن اعتماد القانون، رفضت المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا الطعن، في أواخر أيلول/سبتمبر، ودخل القانون حيز النفاذ.

ثالثا - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

50 - إن البيئة المضطربة الحالية في البوسنة والهرسك تسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في صون السلم والأمن، مما يمكن مكتبي والمنظمات الدولية الأخرى من الوفاء بولاية كل منا. كما أن الوجود البارز للبعثة يُطمئن كثيراً من المواطنين الذين يشعرون الآن أكثر من أي وقت مضى بالأمان في ظل وجود عسكري دولي.

51 - ورغم أن الولاية غير التنفيذية التي تضطلع بها البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (دعم التدريب الجماعي والمشترك للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك) ذات أهمية حيوية، من المهم أيضاً أن تحتفظ بولايتها التنفيذية وقدرتها على نشر القوات في خلال مهلة قصيرة إذا اقتضت الحالة ذلك. ومن الجدير بالذكر أن الوجود العسكري الدولي قد انخفض على مر السنين من عشرات الآلاف من الجنود إلى أقل من ألف جندي في صفوف البعثة اليوم، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإصلاحات في قطاع الدفاع وإنشاء قوات مسلحة وحيدة للبوسنة والهرسك مكنت البلد من الاضطلاع بدور قيادي في الحفاظ على السلم والأمن. وإذا ما انقسمت القوة المسلحة للبوسنة والهرسك إلى جيشيْن أو أكثر، سيتعين إعادة تقييم مستوى الوجود العسكري الدولي.

رابعا - مستقبل مكتب الممثل السامي

52 - ظل مبلغ الميزانية الإجمالية لمكتب الممثل السامي "مجمَّداً" على نفس المستوى منذ عام 2017. وعبارة "الميزانية المجمدة" مضلِّلة، لأنها لا تأخذ في الحسبان تزايد التكاليف سنوياً، مما يقلِّل بدوره من الإيرادات المتاحة كل عام. وهناك أيضاً مسائل البلدان المتخلفة عن دفع مساهماتها والجهات المانحة التي خفضت مساهماتها. ونتيجة لذلك، تنخفض إيرادات التشغيل عاماً بعد عام بنسبة 7 في المائة تقريباً.

53 - ورغم أن المنظمة واجهت تخفيضات كبيرة في الميزانيات والموظفين بمرور الوقت، فلم تنخفض المهام المتبقية بالتناسب مع ذلك. وبانخفاض الميزانيات تزداد صعوبة مواصلة تخفيض التكاليف دون تقليص الخبرات الأساسية. ويشكل تخفيض عدد الموظفين خطراً أكبر على منظمة مثل مكتب الممثل السامي الذي تعتمد على رأسماله البشري وذاكرته المؤسسية وخبراته وشبكات الاتصال التي أقامها منذ وقت طويل.

54 - وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الديناميات الحالية والتحديات المقبلة، يجب أن يحتفظ مكتب الممثل السامي بقدرة فعلية على دفع البلد إلى الأمام وكفيلة بخروجه من الإشراف الدولي في نهاية المطاف. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون الموارد متناسبة مع الولاية، ويجب دعم المنظمة سياسياً ومالياً، وأن تكون اعتبارات السياسة العامة المتعلقة بالبوسنة والهرسك أساساً لتقييم احتياجات المكتب من الموارد في المستقبل. ولتحقيق أهداف المنظمة، ينبغي النظر في زيادة مؤقتة في الميزانية. وفي ظل ظروف مثالية تتجاوز الأزمة الحالية، يجب على المكتب أن ينفذ مهمته المخصصة وأن يكون قادراً على العمل من أجل استيفاء ما يقتضيه اتباع نهج أكثر استباقية في الوفاء بخطة "5+2" في الوقت المناسب.

خامسا - الجدول الزمني لتقديم التقارير

55 - يقدَّم هذا التقرير عملاً بالممارسة المتّبعة في تقديم التقارير الدورية لإحالتها إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب في قرار المجلس 1031 (1995). وسيكون من دواعي سروري أن أقدِّم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس. ومن المقرر أن أقدم التقرير الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل 2022.

الضميمة

أولا – خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف

1 – عندما حددت اللجنة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام 2008 الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتبي، كان من المتوقع أن يتولى قادة البوسنة والهرسك مسؤولية تحقيق خطة ”5+2“ كي يبرهنوا على نضجهم السياسي والتزامهم بالمضي قدما بالبوسنة والهرسك نحو تحقيق هدفها الذي أعلنته والمتمثل في الانضمام إلى الفضاء الأوروبي الأطلسي. ولكن لم يكن الحال كذلك، على النحو الموثق جيدا في التقارير السابقة، وقد حان الوقت للنظر في زيادة مشاركة المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتبي، في المضي قدما بتلك الخطة. ففي الوقت الراهن، وباستثناء التقدم المستمر في مقاطعة برتشكو، لم تبذل السلطات أي جهد لتنفيذ خطة 5+2، بل عملت بنشاط في كثير من الحالات ضد الخطة. وتمشيا مع التطورات التي ورد وصفها في الجزء الرئيسي من هذا التقرير، فإن احتمالات إحراز مزيد من التقدم قريبا قاتمة.

باء – ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

2 – يواصل مكتبي رصد التطورات الهامة المتصلة بمسألة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية، كما يواصل الدعوة إلى اعتماد تشريعات شاملة على مستوى الدولة بشأن ممتلكات الدولة. وينبغي أن تكون هذه التشريعات متوافقة تماما مع المبادئ القانونية التي أرساها دستور البوسنة والهرسك والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. وللأسف، لم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم ملموس في سبيل الوصول إلى حل مقبول ودائم لهذه المسألة، على النحو المحدد في خطة 5+2.

3 – وبدلا من ذلك، حدثت تطورات ووردت تقارير إعلامية عديدة تتعلق بمسألة مشاريع البنية التحتية المشتركة المقررة والجاري تنفيذها بين جمهورية صربسكا وصربيا، بما في ذلك بناء محطات للطاقة الكهرمائية على نهر درينا ومطار بالقرب من بلدة تريبيني. وكما ورد في التقرير السابق، ترتبط هذه المشاريع بمسألة ممتلكات الدولة، حيث إن الممتلكات العامة والموارد الطبيعية ذات الصلة قد تكون خاضعة لحظر التصرف في ممتلكات الدولة.

4 – وقد أصدرت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك عدة قرارات توضح صراحة أن دولة البوسنة والهرسك، وتحديدا الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، لها الاختصاص الحصري في تنظيم مسألة ممتلكات الدولة، التي تشمل أصول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وجمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية السابقة، وكذلك الأراضي الزراعية والمنافع العامة من قبيل الأنهار والبحيرات.

5 – وفي أيار/مايو، وبمناسبة الاحتفال المعلن بوضع حجر الأساس لبناء أول محطة من محطات الطاقة الكهرمائية الثلاث المقررة، كتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك آنذاك، فالنتين إنزكو، إلى رئيسي وزراء جمهورية صربسكا وصربيا مكررا أنه – على الرغم من الفوائد التي لا يمكن إنكارها للاستثمار الأجنبي المباشر – يجب أن يؤخذ النزاع الدستوري المعلق في الاعتبار قبل المضي قدما، ويجب أن

تكون جميع الأنشطة المضطلع بها أو المقررة متسقة تماما مع دستور البوسنة والهرسك وقرارات المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. ومن حيث المبدأ، يجب أن يكون توضيح المسائل القانونية ذات الصلة وحلها شرطا مسبقا للتخطيط والتنفيذ السليمين للاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية. وتلزم سيادة القانون جميع الأطراف وأصحاب المصلحة باحترام وتنفيذ جميع القوانين السارية في البوسنة والهرسك، وكذلك أحكام المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من المراسلة المذكورة أعلاه، فضلا عن الشواغل التي أعرب عنها الخبراء والسياسيون والمجتمع المدني، أُقيم حفل وضع حجر الأساس وفق ما كان قد أُعلن عنه.

6 - وفي تموز/يوليه، أصدرت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك قرارا جزئيا بشأن المقبولية والأسس الموضوعية في قضية تتعلق ببناء محطات الطاقة الكهرمائية الثلاث (القضية رقم U-16/20). وقد قدم الطلب 24 عضوا من مجلس النواب في البوسنة والهرسك، مؤكدين - استنادا إلى الاجتهاد القضائي الحالي للمحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك - أن جمهورية صربسكا قد انتهكت الاختصاصات الدستورية لدولة البوسنة والهرسك، لأن قرارات الامتيازات والعقود ذات الصلة الصادرة والمبرمة من قبل حكومة جمهورية صربسكا تشكل أفعالا للتصرف في ممتلكات الدولة. واعترفت المحكمة في قرارها بوجود نزاع دستوري وأمرت لجنة الامتيازات في البوسنة والهرسك، بصفتها لجنة الامتيازات المشتركة، بحل المنازعات بين البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا الناشئة فيما يتعلق بمنح الامتيازات، وذلك في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار القرار.

7 - وبالإضافة إلى القرارات المتعلقة بممتلكات الدولة، أصدرت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك في 23 أيلول/سبتمبر حكما آخر في قضية تتناول دستورية أحكام محددة من قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالغابات. فقد توصلت المحكمة إلى أن الأحكام القانونية المتنازع عليها التي تنص على ”ما تملكه الجمهورية“ لا تتفق مع دستور البوسنة والهرسك، لأن الغابات والأراضي الحرجية تمثل منافع عامة على النحو المحدد في ممتلكات الدولة التابعة لدولة البوسنة والهرسك، وتقع حصرا ضمن اختصاص الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. ومن أجل تجنب الطعن في تطبيق القانون برمته، الأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر إدارة الغابات وحمايتها بوصفها من المنافع العامة ومن الموارد الطبيعية المهمة، لم يلغ القرار الأحكام غير الدستورية. وبدلا من ذلك، أمرت المحكمة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بمواءمة الأحكام ذات الصلة مع دستور البوسنة والهرسك في غضون ستة أشهر من صدور القرار.

جيم - مقاطعة برتشكو

8 - واصل المشرف على مقاطعة برتشكو ومكتب الممثل السامي تعزيز الحكم الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع نمو القطاع الخاص في المقاطعة، من أجل النهوض بمجتمع البوسنة والهرسك المتكامل والمتعدد الأعراق بشكل فريد نحو تحقيق أهداف قرار التحكيم النهائي.

9 - وقد أبدت المقاطعة اعترافا بالحاجة إلى إجراء تغييرات إيجابية، وذلك من خلال تنفيذ قانونين يتعلقان بالإصلاح، هما: قانون الجمعيات والمؤسسات، الذي يهدف إلى ضمان دعم قطاع المنظمات غير الحكومية على نحو شفاف ومنصف وقائم على الجدارة؛ وقانون حماية حقوق الأقليات القومية، الذي يوائم الإطار التشريعي لمقاطعة برتشكو مع معايير الاتحاد الأوروبي، ويأتي بعد إنشاء مجلس مقاطعة برتشكو للأقليات القومية مؤخرا.

10 - وأنشـــأت جمعية مقاطعة برتشـــكو مكتب منع الفســـاد وتنســـيق الأنشـــطة في مكافحة الفســـاد، المنصوص عليه في نص تشريعي اعتُمد في عام 2018. ووقعت حكومة مقاطعة برتشكو في أيلول/سبتمبر مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال مكافحة الفساد مع مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تمهيدا لبدء الحكومة في تنفيذ عمليات فعالة وقائمة على المعايير الدولية. وفي المقابل، أقرت جمعية مقاطعة برتشـــكو المبادئ التوجيهية التنظيمية الداخلية للجنة التي تشـرف على تنفيذ قانون منع تضـارب المصـالح، على أن تصـبح اللجنة جاهزة للعمل في منتصـف تشرين الأول/أكتوبر.

11 - وبتشـجيع من الدعم المسـتمر من جانب المشـرف على مقاطعة برتشـكو، ألغت جمعية مقاطعة برتشـــكو في نيســـان/أبريل التعديلات التي أدخلت على قانون الشـــرطة الذي اعتمد في عام 2020، حيث اعتُبرت تلك التعديلات تدخلا سياسيا في أعمال الشرطة المهنية. وعلاوة على ذلك، أوقفت الجمعية الجديدة التي تولت مهامها في كانون الأول/ديسـمبر 2020 الممارسـة السـابقة المتمثلة في اعتماد مندوبي الجمعية التشريعية للتشريعات وفق إجراءات استعجالية، وبالتالي عدم إتاحة أي فرصة للشفافية، الأمر الذي أدى إلى المشـكلة الأخيرة المشـــار إليها أعلاه. وقد تعززت الشـــفافية في الممارســـة التشـــريعية بتعيين مندوبين من المعارضة في لجنة الجمعية في ربيع عام 2021.

12 - وفي أيلول/سـبتمبر، تولت المديرية المالية لمقاطعة برتشـكو مهمة تحسـين الرقابة المالية على المؤسـســات المملوكة للدولة من خلال برنامج للمســاعدة التقنية تابع لصــندوق النقد الدولي أُطلق بدعم سياسـي من مكتب الممثل السـامي. وتكمل هذه المبادرة مبادئ الانضـباط المالي والشـفافية المضـمنة في القانون الجديد بشـــأن الميزانية الذي طُبق على مشـــروع ميزانية عام 2022 الذي طرحته الجمعية للعمل عليه في 6 تشـرين الأول/أكتوبر. وسـيسـمح قانون الميزانية الجديد باعتماد الميزانية قبل نهاية العام، وهو الموعد الذي لم يتم الوفاء به لعقد من الزمن.

13 - وأنجزت سـلطات المقاطعة أيضـا الوثائق القانونية اللازمة لنقل حقوق ملكية المقاطعة لمرافق توزيع الكهرباء إلى شـركة توزيع الكهرباء TRANSCO وفقا للقانون الصـادر على مسـتوى الدولة. وسـيكفل نقل الملكية استمرار الدولة في صـيانة وتحديث هذه البنية التحتية الرئيسية لتوزيع الكهرباء، ومن ثم الإسـهام في تأمين إمدادات الكهرباء في برتشـكو. وفي تشـرين الأول/أكتوبر، شـرعت الجمعية في عملية اعتماد قانون جديد للكهرباء في برتشكو، من شأنه أن يوائم قانون المقاطعة تماما مع قانون الدولة، فضلا عن وضـع إطار للقوانين المتعلقة بنظم الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة التي سيتم إدخالها في الخدمة في المقاطعة في عام 2022.

14 - وقد أعطت سـلطات المقاطعة الأولوية لمشـاريع الهياكل الأسـاسـية للنقل باعتبارها حافزا لتنمية الأعمال التجارية. وفي حزيران/يونيه، استضـافت قيادة مقاطعة برتشكو اجتماعا بين وزير الاتصـالات والنقل في البوسنة والهرسك ووزير الشؤون البحرية والنقل والبنية التحتية لكرواتيا، تم فيه الاتفاق على حلول قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لجسـر برتشـكو - غونيا الحيوي الذي يربط مقاطعة برتشـكو بغونيا في كرواتيا. فعلى المدى القصير، سيتم تجديد الجسر الحالي، على أن يبدأ العمل في ربيع عام 2022، في حين تقتضـي الخطط طويلة الأجل بناء جسـر جديد بحلول نهاية العقد مما من شـأنه أن يخفف من حركة المرور الكثيفة في وسط مدينة برتشكو.

15 - وفي شهر حزيران/يونيه أيضا، أنشأت مقاطعة برتشكو فريق عمل ليقوم بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر بتحديد المسارات النهائية للطرق السريعة التي ستربط بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وتتقاطع في المقاطعة. وإضافة إلى ذلك، بدأ في آب/أغسطس تنفيذ مشروع تحديث ميناء برتشكو. والنتيجة المتوخاة من مبادرات الربط هذه مجتمعة هي أن تصبح مقاطعة برتشكو في السنوات القليلة القادمة مركزا إقليميا للنقل تستطيع البوسنة والهرسك من خلاله الوصول إلى أسواق غرب البلقان والاتحاد الأوروبي.

16 - وقد بدأ بالفعل تحقيق نتائج بفضل تأثير تطوير البنية التحتية بالإضافة إلى ما تشهده برتشكو من مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة الأعمال. ففي أيار/مايو، وافقت الجمعية على التصرف في ممتلكات المقاطعة من خلال اتفاق خاص مع شركة Studen Global، وهي فرع لمجموعة ستودن (Studen Group) التي تتخذ من النمسا مقرا لها، لبناء منطقة أعمال اقتصادية من المتوقع أن تؤدي إلى توفير 220 وظيفة على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى استثمار قدره 10 ملايين يورو. وستيسر منطقة الأعمال الاستثمارات الجاهزة، وهو ما سيقلل من الوقت اللازم لبدء مبادرات القطاع الخاص الجديدة في المقاطعة.

17 - وفي حين أن الحصار المفروض على المؤسسات على مستوى الدولة من جانب ممثلي جمهورية صربسكا لم يؤثر بشكل كبير على أداء السلطة التنفيذية والتشريعية في مقاطعة برتشكو، فإن اشتراط موافقة مجلس وزراء البوسنة والهرسك على المكونات المالية الدولية لمشروعين للبنية التحتية يعني أن مواعيد البدء المحددة للربع الأخير من عام 2021 والربع الثاني من عام 2022 قد تتأخر.

18 - واستُبعدت مقاطعة برتشكو من تلقي مخصصات من المساعدة المالية المقدمة في شكل حقوق سحب خاصة موجهة من صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس إلى البوسنة والهرسك، بهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لأن ذلك كان سيتطلب قرارا من المؤسسات على مستوى الدولة. وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت جمعية مقاطعة برتشكو قرارا يدعو، في جملة أمور، إلى وضع آلية منهجية تدرَج من خلالها المقاطعة على الدوام مع الكيانين في تلقي المساعدة المقدمة لدعم الميزانية من المؤسسات المالية الدولية، بما يتماشى مع شرط امتثال الكيانين لقرار التحكيم النهائي.

19 - وبينما يُحرز تقدم في الإصلاحات، فإن العمل المتواصل من جانب المشرف على مقاطعة برتشكو، وكذلك الدعم المقدم من خلال المساعدة المتخصصة التي يقدمها مكتب الممثل السامي بالتعاون مع المجتمع الدولي، لا يزال أمرا حاسما في إنجاح الإصلاحات بما يتيح تحقيق المركز الدائم الذي ينص عليه قرار التحكيم النهائي.

دال - الاستدامة المالية

20 - واصل مكتبي متابعة التطورات والإجراءات التشريعية ذات الصلة بالاستدامة المالية، كما واصل تحليلها والإبلاغ عنها، إذ قام في هذا الصدد برصد أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك وبتقديم تقارير عن تلك الأنشطة إلى اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، ويُشار هنا إلى أن الممثل الوحيد للمجتمع الدولي في مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة هو أحد الموظفين العاملين في مكتبي، كما قام برصد أنشطة مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك والإبلاغ عنها. ولا تزال الاتجاهات السائدة في كلتا المؤسستين تثير شواغل بشأن قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى الدولة، على كفالة عمل المؤسسات دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية.

21 - وعقد مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك دورة واحدة فقط. وينطوي عدم البت في الإطار العام للموازنة والسياسات المالية للفترة 2022-2024 على مخاطر تهدد بعدم إعداد ميزانية الدولة لعام 2022 واعتمادها في المواعيد المحددة. ولا يتأثر مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك بالحصار المفروض من جمهورية صربسكا فحسب، بل أصبح أيضا أداة لسياسة جمهورية صربسكا الرامية إلى تقويض أداء الدولة من خلال حرمان مؤسسات الدولة من الأموال اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية والقانونية بالكامل. ومن الأساليب المتبعة في هذا الصدد تأخير عملية إعداد الميزانية على مستوى الدولة، ووضع حد أقصى لتمويل مؤسسات الدولة بحيث يكون أقل بكثير من المطلوب مقارنة بالتزامات تلك المؤسسات، وحرمان الدولة من حصة من المساعدة المالية الدولية الموجهة إلى البوسنة والهرسك.

22 - وظل مكتبي يتابع التطورات المتعلقة بالنظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي، بما في ذلك أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك. فقد عقد المجلس ثلاث جلسات عادية وجلستين هاتفيتين، أسفرت عن اعتماد معامِلات تخصيص الإيرادات الفصلية من الضريبة غير المباشرة حتى نهاية عام 2021 وتسوية الديون بين الكيانين للنصف الأول من عام 2021. وعلى الرغم من زيادة نسبة الامتثال للوائح المجلس، ظلت قضايا أخرى طويلة الأمد دون حل. ومن الأمثلة على ذلك الدين المستحق لجمهورية صربسكا على هيئة الضرائب غير المباشرة، وقدره 30 مليون مارك بوسني، استنادا لقرار صادر عن محكمة في البوسنة والهرسك عام 2015.

23 - وتسببت الإجراءات التي حركتها جمهورية صربسكا لتحصيل الدين من حسابات الإيرادات العامة التابعة لهيئة الضرائب غير المباشرة في إلحاق أضرار مالية بجميع المستفيدين من إيرادات الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الكيانان ومقاطعة برتشكو، فضلا عن المستفيدين من المبالغ المستردة من الضريبة على القيمة المضافة، والحاملين للتأمين الجمركي، وهو ما دفع بمحكمة البوسنة والهرسك إلى تعليق تلك الإجراءات حتى حزيران/يونيه 2022 لإتاحة الوقت لتحديد مصدر بديل للدفع. ولم يُعثر على أي حل حتى الآن. ويتعلق نزاع آخر طويل الأمد بطريقة توزيع الاحتياطيات المتراكمة من إيرادات رسوم استعمال الطرقات (أكثر من 150 مليون مارك بوسني) والمخصصة لإنشاء الطرق العادية والطرق السريعة.

24 - وعدم معالجة هذه المسائل وما شابهها يؤثر على سلاسة أداء النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي على مستوى الدولة، وعلى الثقة التي يحظى بها. وبالتالي، فإن هذا يوفر ذريعة لجمهورية صربسكا للطعن في اختصاص الدولة في فرض الضرائب غير المباشرة، والدعوة إلى إعادة هذا الاختصاص إلى الكيانين. وإذا ما جرى المضي في هذه الإجراءات، فإنها ستشكل تراجعا عن أحد أهم الإصلاحات التي تحققت في السنوات الـ 25 الماضية، وهو إصلاح يحمي الاقتصاد الكلي، ومن ثم الاستقرار السياسي ككل في البوسنة والهرسك.

25 - واستمر مكتبي في متابعة التطورات الأخرى ذات الصلة باستقرار مالية البوسنة والهرسك، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالمصرف المركزي للبوسنة والهرسك، المسؤول عن استقرار القطاع النقدي والمالي في البوسنة والهرسك.

26 - ولأول مرة منذ إنشاء المصرف المركزي للبوسنة والهرسك في عام 1997، فشلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في تعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة المصرف المركزي قبل انتهاء ولايات الأعضاء الحاليين في 11 آب/أغسطس. وفي 10 آب/أغسطس، رأى المجلس المنتهية ولايته، بالإجماع، ضرورة

ضمان عدم إعاقة قدرة المصرف المركزي على أداء دوره القانوني وواجباته ووظائفه في انتظار تعيين تشكيلة جديدة للمجلس. ويستند موقف المجلس إلى المبدأ القانوني المتمثل في استمرارية المناصب المتأصلة في تشريعات البوسنة والهرسك. وفي 31 آب/أغسطس، دعا رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، زيليكو كومشيتش (الجبهة الديمقراطية)، إلى عقد دورة لهيئة الرئاسة للنظر في مسألة التعيين المعلق. ومع ذلك، وبما أن عضوا من هيئة الرئاسة، ميلوراد دوديك – الذي تصرف وفقا لما خلصت إليه الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 30 تموز/يوليه – صوت ضد قرار التعيين المقترح، لم يحصل التوافق المطلوب لاعتماد القرار.

27 – وأنا مستمر في إبلاغ الشركاء الدوليين بجميع التطورات في هذا الشأن. وقد أثنيت علنا على المصرف المركزي للبوسنة والهرسك لاضطلاعه بالتزاماته الدستورية والقانونية بما يحقق المصالح الفضلى للبلد بأسره، وأكدتُ أن الحفاظ على استمراريته واستقلاله عن السياسة أمر حيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملين في البوسنة والهرسك.

هاء – المسائل المتعلقة بسيادة القانون

28 – لا يمكن تحسين سيادة القانون، وتحسين التصورات بشأن ذلك، دون إجراء تغييرات جوهرية في طريقة ضمان نزاهة الموظفين القضائيين. وفي هذا الصدد، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه تعديلات لقانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، تهدف إلى معالجة قضايا تضارب المصالح، والمسؤولية التأديبية، وقانونية وشفافية القرارات المتعلقة بالتعيينات. ولا تزال التعديلات قيد النظر من جانب الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك.

29 – وفي تموز/يوليه، قررت اللجان التأديبية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام فرض عقوبة ضد رئيسة الادعاء العام في البوسنة والهرسك بتخفيض رتبتها لعدم تنفيذ قرار المجلس استحداث نظام لإسناد القضايا بطريقة عشوائية، ولعدم ضمان فحص سوابق الموظفين على النحو المتوخى في القانون. وفي أيلول/سبتمبر، أكدت لجنة الدرجة الثانية التأديبية تلك العقوبة، ولا يزال بالإمكان الطعن فيها أمام المجلس بكامل هيئته. وفي هذه الأثناء، لا تزال رئيسة الادعاء العام في البوسنة والهرسك في منصبها.

30 – وفي آب/أغسطس، قررت اللجان التأديبية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام توجيه تأنيب علني إلى رئيس محكمة الدولة في البوسنة والهرسك عقابا له على إقامة اتصال ذي صبغة اجتماعية مع المدير العام لوكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك أثناء محاكمة المدير العام أمام المحكمة نفسها، وأيضا بسبب تقديمه معلومات كاذبة عند تقدمه للمنصب الذي يشغله. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حُكم ببراءته في مرحلة الاستئناف.

31 – ولم ينفَّذ بعد القانون الاتحادي المعتمد في عام 2014 الذي يقضي بإنشاء نيابة عامة خاصة ودائرة قضائية لمكافحة الفساد والجريمة المنظّمة.

واو – قضايا جرائم الحرب

32 – في 8 حزيران/يونيه، أكدت دائرة الاستئناف التابعة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الحكم الابتدائي السابق الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد القائد

العسكري السابق لجمهورية صربسكا، راتكو ملاديتش، بتهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها، بما في ذلك ترويع السكان المدنيين في سراييفو لما يقرب من أربع سنوات وقتل أكثر من 000 8 رجل وصبي مسلم في سريبرينيتسا في عام 1995. وأكدت الدائرة مجددا أيضا الحكم السابق بالسجن المؤبد. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت لجنة أنشأتها حكومة جمهورية صربسكا تقريرا ادُّعي فيه أن الجرائم التي ارتكبتها قوات جمهورية صربسكا في سريبرينيتسا لا ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

33 - وفي 30 حزيران/يونيه، وعقب صدور أمر محكمة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإعادة المحاكمة، أدانت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة في جمهورية صربيا، يوفيتشا ستانيشيتش، ومرؤوسه، فرانكو سيماتوفيتش، بتهمة المساعدة والتحريض على القتل باعتبار ذلك انتهاكا لقوانين الحرب أو أعرافها وجريمة ضد الإنسانية، وكذلك لارتكاب جرائم الترحيل والنقل القسري والاضطهاد، باعتبار ذلك جرائم ضد الإنسانية، ارتكبتها القوات الصربية عقب الاستيلاء على بلدة بوسانسكي ساماتش في نيسان/أبريل 1992، وحكمت على كل واحد منهما بالسجن لمدة 12 سنة. ويمثل هذا الحكم أول إدانة لمسؤولي الدولة في صربيا المجاورة بارتكاب جرائم على أراضي البوسنة والهرسك. وفي أيلول/سبتمبر، استأنف كل من الادعاء والدفاع ذلك الحكم.

34 - وواضح أن الملاحقات القضائية في جرائم الحرب يتعين مراقبتها عن كثب، فقد قام مكتب المدعي العام في مقاطعة بانيا لوكا في أوائل عام 2021 بتعليق عدة قضايا تتعلق بتدمير ستة مساجد في المدينة في عام 1993. وكانت القضايا قد نقلت من مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك إلى جمهورية صربسكا، وفقا لاستراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. بيد أنه بدلا من المضي قدما بمزيد من الكفاءة، وهو الهدف من عمليات النقل، عُلقت القضايا بذريعة انقضاء فترة التقادم البالغة 15 سنة بموجب القانون الجنائي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وهو القانون المعمول به منذ عام 1993. وفي تموز/يوليه، استعاد القضاء على مستوى الدولة تلك القضايا لكي يتابعها مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ومحكمة دولة البوسنة والهرسك.

35 - وفي آب/أغسطس، قام ميلومير سافتشيتش، وهو قائد سابق لكتيبة عسكرية في جمهورية صربسكا ورئيس رابطة قدامى المحاربين في جمهورية صربسكا، الذي كان قد أدانه مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا وأمر باحتجازه حتى نهاية محاكمته، بالفرار من الولاية القضائية للبوسنة والهرسك، وهو ما يدل على الحاجة إلى التعاون الدولي في ملاحقة جرائم الحرب قضائيا. وعادة ما تتعلق مثل هذه الحالات بمشتبه بهم يهربون إلى دولة مجاورة – هي صربيا في هذه الحالة، على الأرجح، على الرغم من أن المسؤولين الصرب نفوا ذلك – حيث يحمل المشتبه به جنسية هذه الدولة أيضا، وهي لن تسلم مواطنيها في قضايا جرائم حرب. وفي حين أن هناك اتفاقات ينبغي أن تكفل الملاحقة القضائية من جانب هذه الدول، لم تكن هناك أي عواقب قانونية في عدة قضايا معروفة في السنوات الأخيرة.

36 - وبعد ذلك بوقت قصير، ألقي القبض في صربيا في أيلول/سبتمبر على أحد كبار المسؤولين السابقين في شرطة الاتحاد، بتهمة جرائم حرب يُدعى أنها ارتُكبت ضد أسرى حرب في عامي 1993 و 1994 في غورازدي بالبوسنة والهرسك. وكان ذلك آخر عملية اعتقال ضمن سلسلة من الاعتقالات لمواطنين من البوسنة والهرسك نفذتها صربيا بسبب جرائم يُزعم ارتكابها في البوسنة والهرسك، وأصدرت وزارة

خارجية البوسنة والهرسك توصية للأشخاص الذين كانوا يعملون في قوات الدفاع في البوسنة والهرسك خلال الفترة من 1992 إلى 1995 بعدم السفر إلى صربيا.

زاي - إنكار جرائم الحرب

37 - في 28 تموز/يوليه، دخلت حيز النفاذ تعديلات القانون الجنائي في البوسنة والهرسك التي تجرم إنكار الإبادة الجماعية وجميع الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني التي بتت فيها المحاكم الدولية أو المحاكم في البوسنة والهرسك. كما تجرم التعديلات تمجيد مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم أحكام. وقد أصبح إنكار الإبادة الجماعية وكذلك تمجيد مجرمي الحرب المدانين أمرا متكررا للغاية في البوسنة والهرسك في السنوات الأخيرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المجتمع. وقد سن الممثل السامي السابق للبوسنة والهرسك هذه التعديلات كتدبير مضاد لهذا الاتجاه المؤسف، بعد محاولات غير ناجحة من جانب الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لاعتماد تشريع مماثل. وتتماشى التعديلات مع القرار الإطاري للاتحاد الأوروبي لعام 2008 (JHA/913/2008) بشأن مكافحة أشكال ومظاهر معينة من العنصرية وكراهية الأجانب عن طريق القانون الجنائي.

ثانيا - مؤسسات البوسنة والهرسك المقامة على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

38 - إن الأزمة السياسية الحالية في البوسنة والهرسك هي أوضح ما تكون في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، فهذه الهيئة لا تمت بصلة بما يشبه رئاسة جماعية للدولة. فتبايُن المواقف بين السيد دوديك، من جهة، والعضوين الآخرين، السيد كومشيتش وشفيق جعفروفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، من جهة أخرى، حالة مستمرة بشأن جميع المسائل على مستوى الدولة، وقد اشتدت بعد قرار الممثل السامي السابق للبوسنة والهرسك بسن تعديلات للقانون الجنائي في البوسنة والهرسك. فمنذ ذلك الحين، والسيد دوديك يعرقل عمل هيئة الرئاسة و/أو يحول بينها وبين اتخاذ القرارات إما بعدم حضور الاجتماعات أو بالحضور والتصويت ضد جميع بنود جدول الأعمال.

39 - وازدادت حدة التوتر عقب خطاب السيد كومشيتش بصفته رئيسا لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك (تولى المنصب بعد السيد دوديك في تموز/يوليه في إطار عملية التناوب العادية) أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وركز السيد كومشيتش في خطابه على الأزمات السياسية في البوسنة والهرسك كما يراها هو، وكذلك على ما قال إنه علاقات جوار سيئة مع صربيا وكرواتيا، وعلى حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الأخطار التي تهدد السلامة الإقليمية والإصلاحات الانتخابية التي يُراد منها نشر المبادئ العرقية بدلا من المبادئ المدنية، ودعا الأمم المتحدة إلى حماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. وكان السيد دوديك قد حاول منع السيد كومشيتش من حضور الجمعية العامة وإلقاء كلمة فيها، مدعيا أن ظهوره فيها لا يمكن أن يكون إلا بصفة شخصية لأن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك لم توافق عليه. ولم يكتف السيد دوديك باتهام السيد كومشيتش بإساءة استغلال منصبه لتقديم صورة زائفة عن الحالة في البوسنة والهرسك، وإنما ألقى

أيضــا باللوم على الأمين العام للأمم المتحدة واتهمه بالتمهيد لتفكيك البوسـنة والهرسـك من خلال السـماح للسيد كومشيتش بالحضور [22].

40 - وانتقد السـيد دوديك أيضــا مشــاركة الممثل الدائم للبوسـنة والهرسـك لدى الأمم المتحدة، سـفين الكالاي، والملاحظات التي أدلى بها في جلســة لمجلس الأمن في أيار/مايو، وكذا مشــاركة وزيرة خارجية البوسنة والهرسك، بيسيرا توركوفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، في جلسة عقدها المجلس في حزيران/يونيه. وعقب الملاحظات التي أدلى بها السـيد الكالاي، والتي أشـاد فيها بعمل الآلية الدولية لتصـريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين وانتقد صـربيا لإيوائها مجرمي حرب مدانين، أوعز السـيد دوديك لجميع سـفراء البوسنة والهرسك من أصل صربي أن ينسقوا أنشطتهم مع العضو الصربي في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك فقط وأن يتجاهلوا التعليمات الصادرة من وزارة خارجية البوسنة والهرسك.

41 - ولم يكن من المستغرب أن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك عقدت اجتماعين عاديين فقط، أحدهما في تموز/يوليه والآخر في أواخر آب/أغسطس، في حين عقدت عدة اجتماعات عاجلة واستثنائية لم يبلغ عنها. وحتى طوال الأزمة السياسية، حافظت هيئة الرئاسة على أنشطة بروتوكولية منتظمة، حيث استقبلت وفودا دبلوماسية رسمية وقامت ببعض الزيارات الرسمية إلى الخارج.

42 - وفي حزيران/يونيه، اعتمدت هيئة الرئاســة ميزانية عام 2021 لمؤســســات البوســنة والهرســك والالتزامات الدولية، مع التوصل إلى استنتاج يطلب من الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك تخصيص أموال لزيادة الرواتب لأفراد وكالات الشرطة على مستوى الدولة والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، لا تزال الميزانية متعثرة في الجمعية البرلمانية للبوسـنة والهرسـك. كما لا توجد أي إشـارة بشـأن إعداد وتقديم ميزانية عام 2022 التي ينبغي اعتمادها بحلول نهاية العام.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

43 - حتى نهاية تموز/يوليه، كان مجلس وزراء البوسـنة والهرسـك يجتمع بانتظام، حيث عقد تسـعة اجتماعات عادية وتســعة اجتماعات اســتثنائية خلال الفترة المشــمولة بالتقرير. ومع ذلك، لم تعقد أي اجتماعات عادية منذ 22 تموز/يوليه، مما جعل مجلس الوزراء رهينة لسياسة جمهورية صربسكا المتمثلة في عدم الحضـور وعدم المشـاركة في صـنع القرار على مسـتوى الدولة. ولم يعتمد مجلس الوزراء سـوى قانون واحد جديد وتعديلات لقانون المجلس الأعلى للقضــاء والادعاء العام في البوسـنة والهرسـك، وكان هذا الإجراء الأخير شرطا نابعا من رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن طلب البوسنة والهرسك العضوية في الاتحاد الأوروبي.

44 - ولم يتوصــل مجلس الوزراء إلى اتفاق بشــأن بدء إجراءات اختيار المدير الجديد لهيئة الضــرائب غير المباشـرة في البوسـنة والهرسـك، ولم يتوصـل أيضـا إلى اتفاق بشـأن القرارات المتعلقة بحماية المنتجات

---

(22) في 20 أيلول/سبتمبر 2021، قال السيد دوديك في مؤتمر صحفي في بانيا لوكا بثه راديو وتلفزيون جمهورية صربسكا: "رسالتي إذن هي كالآتي: إذا سـمح السـيد الأمين العام [للسـيد كومشـيتش] بإلقاء كلمته، فإنه سـيكون بذلك كمن دق مسـمارا في نعش البوسـنة والهرسـك، لأنه بذلك سـيعطي الفرصــة لجانب واحد فقط، بصـورة غير قانونية، دون مراعاة للتمثيلية الكاملة ودون مراعاة الإجراءات الدسـتورية المعمول بها هنا في البوسـنة والهرسـك، ليتحدث بصـفته الشـخصـية، تحت تأثير موقفه الشـخصـي، ومدفوعا برغبته في تجاهل كل شــيء وخداع وتضــليل حتى أعلى مؤســســة في العالم مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة". متاح على الرابط التالي: https://lat.rtrs.tv/vijesti/vijest.php?id=446194.

المحلية، ومتطلبات تأشيرة الدخول، وغير ذلك من المسائل. وفي حين أن الانعقاد السابق لمجلس الوزراء اتخذت فيه قرارات أعلنت يوم 11 تموز/يوليه - ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا عام 1995 - يوما للحِداد في البوسنة والهرسك، لم يتمكن المجلس من الاتفاق ولم يصدر أي إعلان من هذا القبيل.

45 - وفي حزيران/يونيه، وفي غياب ميزانية على مستوى الدولة لعام 2021، اعتمد مجلس الوزراء قرارا بشأن التمويل المؤقت للربع الثالث من عام 2021. وفي ضوء انتهاء سريان هذا القرار في 30 أيلول/سبتمبر ووجود دلائل على أن جمهورية صربسكا ستتولى الدفع لمن يوجد من صرب جمهورية صربسكا في مؤسسات البوسنة والهرسك، إلى جانب التعثر المستمر لأعمال مجلس الوزراء، وجهتُ في 24 أيلول/سبتمبر رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى كل من نائبه ونائبته حاثا إياهم على اتخاذ قرار بشأن الربع الأخير من عام 2021 دون تأخير. وفي جلسة عاجلة عقدت في 28 أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء بالإجماع ذلك القرار، ضامنا بذلك عدم انقطاع التمويل عن مؤسسات البوسنة والهرسك حتى نهاية عام 2021.

46 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أرجأ وزير الدفاع في البوسنة والهرسك، سيفت بودزيتش (من البوشناق، الجبهة الديمقراطية)، مناورة عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ونظيرتها الصربية قبل وقت قصير من الموعد المقرر لانطلاقتها في جبل مانياتشا بالقرب من بانيا لوكا. وفي إطار الإعلان عن تأجيل المناورة، برر السيد بودزيتش ذلك بالارتفاع الأخير في حالات كوفيد-19 وانخفاض معدل التطعيم في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وعدم اعتماد ميزانية البوسنة والهرسك لعام 2021 وميزانية الدفاع لعام 2021 وما نتج عن ذلك من نقص في الأموال اللازمة للعملية.

47 - وانتقد السيد دوديك تلك الخطوة، وقال إن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك هي وحدها التي يمكنها أن تؤجل عملية هي من أذن بها، ودعا إلى عزل السيد بودزيتش. وفي نفس اليوم، أصدر رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، زوران تيغيلتيا (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، قرارا بشأن عزل السيد بودزيتش. ويجب أن يوافق مجلسا الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك على هذا القرار، وهو أمر مستبعد للغاية.

48 - وبناء على طلب قائد الأركان المشتركة للقوات المسلحة في البوسنة والهرسك، أرجأ السيد بودزيتش المناورة لكنه لم يلغها، وهو ما يتماشى مع قرار هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بتنظيم هذه المناورة المشتركة في عام 2021 إذا تم تغيير موعدها إلى موعد آخر من عام 2021.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

49 - تأثرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أشد التأثر بالأزمات السياسية المتعاقبة في البلد منذ افتتاحها في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018. ويتجلى ذلك في ضعف أدائها وعدم قدرتها على ممارسة وظائفها التشريعية، وهي واحدة من أهم الاختصاصات المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك. وقد تفاقمت الحالة كثيرا بسبب استمرار الأحزاب التي يوجد مقرها بجمهورية صربسكا في مقاطعة أو عرقلة عملية صنع القرار في مؤسسات الدولة.

50 - فمجلس نواب البوسنة والهرسك لم يعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى خمسة اجتماعات عادية، كان آخرها في 20 أيلول/سبتمبر، دون مشاركة النواب المقيمين في جمهورية صربسكا. ولم يعقد

مجلس شعوب البوسنة والهرسك سوى ثلاثة اجتماعات عادية، كان آخرها في أوائل تموز/يوليه. ويظلّ الناتج التشريعي ضعيفا، حيث لم يُعتمد سوى قانون جديد واحد وتعديلين لقوانين قائمة. ورفض مجلس شعوب البوسنة والهرسك ثلاثة قوانين سبق أن اعتمدها مجلس نواب البوسنة والهرسك، كما رفض مجلس النواب خمسة قوانين اقترحها ممثلو الأحزاب.

51 - وتم تناول جدولي أعمال المجلسين، إلى حد كبير، من خلال مبادرات تشريعية من مختلف الممثلين، من دون فرصة تُذكر لاعتمادها، في مسعى، ولو جزئيا، لملء الفراغ الذي خلفه عدم تقديم مقترحات تشريعية من مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وفي أواخر نيسان/أبريل، أدى ذلك إلى ملتمس بحجب الثقة عن مجلس الوزراء اقترحته أحزاب المعارضة، وهو ما رفضه مجلس نواب البوسنة والهرسك.

52 - وفي نيسان/أبريل، أعاد مجلس النواب في البوسنة والهرسك تعيين فلادو روجيتش عضوا كرواتيا في اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك. وفي تموز/يوليه، اعتمد مجلس النواب ميزانية الدولة لعام 2021 التي اقترحتها هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ولكن مجلس النواب لم يتناولها بعد في قراءة ثانية. ولم ينظر مجلس شعوب البوسنة والهرسك بعدُ في هذه المسألة.

ثالثا - اتحاد البوسنة والهرسك

53 - لا تزال حكومة الاتحاد للفترة 2014-2018 قائمة، بصفة حكومة لتصريف الأعمال، حيث لم تُعيَّن حكومة جديدة بعد الانتخابات العامة لعام 2018. ومنذ عام 2020، ورئيس وزراء الاتحاد، فاضل نوفاليتش (حزب العمل الديمقراطي)، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة المالية، جيلكا ميليتشيفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، متابعان بتهم جنائية لدورهما في عملية مثيرة للجدل لاقتناء 100 من أجهزة التنفس في بداية تفشي جائحة كوفيد-19. فالسيد نوفاليتش متهمٌ بإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ وغسل الأموال وتزوير وثائق، بينما السيدة ميليتشيفيتش متهمة بالإهمال. وقد أنكر الاثنان التهم الموجهة ضدهما.

54 - ومع ذلك، واصلت حكومة الاتحاد الاجتماع بانتظام، حيث عقدت 22 جلسة عادية. ولم يعقد مجلسا برلمان الاتحاد اجتماعات إلاّ نادرا، حيث لم يعقد مجلس النواب سوى خمس جلسات عادية، ولم يعقد مجلس الشعوب سوى ثلاث جلسات. وفيما يتعلق بالناتج التشريعي، لم يعتَمد سوى ثلاثة قوانين جديدة وثلاثة تعديلات لقوانين قائمة.

55 - ولا يزال الفريق الرئاسي لكل من المجلسين غير مكتمل، حيث لم يعين مجلس النواب نائبا جديدا لرئيس المجلس من صفوف الشعب الصربي بعد إعادة تشكيل الأغلبية البرلمانية في حزيران/يونيه 2019، في حين لم يعيّن مجلس الشعوب نائبا لرئيس المجلس من صفوف الشعب الصربي منذ جلسته الافتتاحية التي أعقبت الانتخابات العامة التي جرت في عام 2018.

ألف - تعيين أعضاء هيئة الأوراق المالية الاتحادية

56 - لقد اعتمد مجلس النواب الاتحادي، في تموز/يوليه، ومجلس الشعوب الاتحادي، في أيلول/سبتمبر، قرارا بشأن تعيين أعضاء هيئة الأوراق المالية الاتحادية المسؤولة عن تنظيم أسواق رأس المال في الاتحاد، وبذلك فرغا من موضوع التعيينات. وقدم رئيس الاتحاد، مارينكو تشافارا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي

للبوسنة والهرسك)، بموافقة كل من نائب الرئيس، ميلان دونوفيتش (الجبهة الديمقراطية)، ونائبة الرئيس، ميليكا محمود بيغوفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، الاقتراح إلى برلمان الاتحاد في أواخر أيار/مايو.

57 - وبسبب انتهاء فترة العضوية والتقاعد، ظلت هيئة الأوراق المالية تؤدي مهامها بثلاثة أعضاء فقط من أصل خمسة أعضاء منذ عام 2018، وبعضوين فقط من أصل خمسة أعضاء منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما حرم اللجنة من النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات. ورفض مجلس الشعوب مقترحا سابقا بشأن التعيينات في أوائل أيار/مايو. وعندما اعتمد مجلس الشعوب المقترح في أيلول/سبتمبر، انتقد مندوبو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المرشحين المقترحين واصفين إياهم بعدم استيفاء المؤهلات المهنية المطلوبة، وبارتباطهم سياسيا.

باء - تعيينات المحكمة الدستورية الاتحادية لا تزال لم يبت فيها بعدُ

58 - إن استمرار عدم قيام رئيس الاتحاد، بالاتفاق مع نائب الرئيس ونائبة الرئيس، بتعيين أربعة قضاة في المناصب الشاغرة في المحكمة الدستورية الاتحادية يعرقل بشدة قدرة المحكمة والفريق المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية التابع لها على ممارسة مسؤولياتهما الدستورية. وتعمل المحكمة بخمسة قضاة فقط من أصل تسعة قضاة، وهو العدد اللازم بموجب دستور الاتحاد. ويجب أن يكون القضاة الخمسة حاضرين جميعا لكي يكتمل النصاب القانوني، كما أن اتخاذ القرارات يتطلب الإجماع. وهذه الحالة نتيجتها أن الفريق المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية عاجز تماما عن العمل، لأنه لا يضم حاليا سوى أربعة قضاة، وهو عدد غير كاف لاكتمال النصاب القانوني.

59 - ولا تزال عملية شغل المناصب الشاغرة في المحكمة مستمرة منذ تقاعد قاضيين اثنين في عامي 2015 و 2016، وتقاعد قاضيين اثنين آخرين في حزيران/يونيه 2019. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام إلى رئيس الاتحاد ونائبته مرشحِين لشغل مناصب شاغرة لثلاثة قضاة، وفقا لإعلان الوظائف الشاغرة المنشور في شباط/فبراير 2019، وقدم مرشحين مقترحين للمنصب الرابع في شباط/فبراير 2021. ورفض السيد تشافارا تقديم الترشيحات، وتوقفت العملية منذ ذلك الحين. وإذا قرر رئيس الاتحاد ونائباه في نهاية المطاف إحالة الترشيحات إلى برلمان الاتحاد، فإنه يمكن أن يعيَّن القضاة الأربعة جميعا، ويمكن أن تعود المحكمة الدستورية الاتحادية إلى العمل بكامل طاقتها.

جيم - عدم التوصل إلى اعتماد قانون الحراجة

60 - لم يحرز أي تقدم في اعتماد قانون الاتحاد المتعلق بالحراجة، والذي لا يزال الاتحاد يفتقر إليه منذ عام 2009. وفي ذلك الوقت، حاولت حكومة الاتحاد معالجة هذه المسألة من خلال إصدار مرسوم، ولكن المحكمة الدستورية الاتحادية قررت في عام 2010 أن الحكومة لا شيء يجيز لها دستوريا أو قانونيا تنظيم ميدان الحراجة بمرسوم.

61 - وفي أيلول/سبتمبر، حثت حكومة الاتحاد برلمان الاتحاد على مناقشة مشروع القانون المتعلق بالحراجة الذي اعتمدته الحكومة في عام 2017. وكان المشروع مدرجا على جدول أعمال دورة لمجلس نواب الاتحاد في أواخر أيلول/سبتمبر، ولكنه سُحب.

رابعا - جمهورية صربسكا

62 - لا يزال الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل على رأس الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا. وفي حين زادت أحزاب المعارضة أعداد أعضائها ومقاعدها في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، فإنها غير قادرة على التصدي بطريقة منسقة للقرارات أو السياسات التي تعارضها، وهي تضطر، في معظم الأحيان، إلى الامتناع عن التصويت أو الموافقة على المسائل التي يصنفها الائتلاف الحاكم بأنها مسائل تتعلق بالوحدة الوطنية الصربية.

63 - وعقدت حكومة جمهورية صربسكا خلال الفترة المشمولة بالتقرير 24 جلسة، وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث دورات عادية وأربع دورات استثنائية.

64 - وفي مايو/أيار، استغل السيد دوديك مناسبة إحياء ذكرى الضحايا من الصرب واليهود والروما في معسكر الاعتقال الذي أُقيم أثناء الحرب العالمية الثانية في ياسينوفاتش في كرواتيا، لمهاجمتي مباشرة، مشيرا ضمنا إلى وجود صلة بيني وبين نازيي الحرب العالمية الثانية[23]. وواصل دوديك أيضا هجماته على الأصوات المنتقدة في جمهورية صربسكا، بما في ذلك الأصوات في المجتمع المدني. واستخدم مرة أخرى صورا نمطية سلبية للألمان في مهاجمة باحثة تعمل في بانيا لوكا لصالح فرع لمؤسسة فريدرك إيبرت، واصفا إياها بأنها "متعاونة مع العدو" وجاسوسة لصالح جهاز المخابرات الاتحادي الألماني[24]. وهذه التعليقات يمكن أن تثير العنف ضدها وضد أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام المستقلة وقادة المعارضة.

65 - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا سياستها في المواءمة مع النظام التشريعي والتعليمي لصربيا المجاورة، مما أدى إلى مزيد من الانفصال عن النظام القانوني للبوسنة والهرسك. وفي 15 أيلول/سبتمبر، بدأ العمل بعطلة مشتركة جديدة، هي يوم الوحدة الوطنية والعلم الوطني، بهدف معلن هو الحفاظ على الهوية الصربية وإبداء الوحدة.

66 - وفي اليوم نفسه، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا والبرلمان الصربي، في آن معا، شكلا مماثلا لقانون حماية لغة الشعب الصربي والخط السيريلي وحفظهما واستخدامهما، وهو ينص على أن لغة الشعب الصربي والكتابة السيريلية هما تراث ثقافي غير مادي يوفر إحساسا بهوية الشعب الصربي واستمراريته. ويتيح القانون إمكانية منح إعفاءات ضريبية وغيرها من أشكال الإعفاءات الإدارية للكيانات الاقتصادية والكيانات الأخرى التي تستخدم الخط السيريلي في أعمالها. وإضافة إلى ذلك، ينص القانون على

(23) في 8 أيار/مايو 2021، قال السيد دوديك في ياسينوفاتش: "نحن، الصرب هنا في جمهورية صربسكا، نخوض معركة سياسية صعبة من أجل الحق الذي حصلنا عليه بموجب الاتفاق الدولي، والذي انتهكه المجتمع الدولي نفسه ... لأن [المجتمع الدولي] تعوّد على أن يملي على الصرب ما عليهم القيام به. ومن بين جميع الممثلين السامين، كان لدينا نمساويان وألماني هنا، وعلى حد ما أرى، فهم يعتزمون تعيين ألماني آخر. فلماذا نحتاج إلى ممثل سام آخر؟" مادة متاحة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Jq5RGI_tlQM.

(24) European Federation of Journalists, "Bosnia-Herzegovina: Politician Milorad Dodik attacks yet another journalist", 27 May 2021. Available at https://europeanjournalists.org/blog/2021/05/27/bosnia-herzegovina-politician-milorad-dodik-attacks-yet-another-journalist/.

أن الفعاليات الثقافية وغيرها من الأحداث الممولة من الأموال العامة يجب أن يكون شعارها واسمها مبينين بالخط السيريلي. وإذا كانت تستخدم الكتابة اللاتينية، فهي ملزمة بإضافة الكتابة السيريلية.

67 - وأثار كل من تجمع البوشناق والتجمع الكرواتي في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مسألة المصلحة الوطنية الحيوية، مدعيين أن القانون تمييزي ويتعارض مع دستور البوسنة والهرسك ودستور جمهورية صربسكا. وبعد فشل اللجنة المشتركة لمجلس شعوب جمهورية صربسكا والجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في التوصل إلى اتفاق بشأن القانون، سيكون من اختصاص الفريق المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية التابع للمحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا البتُّ في مسألة المصلحة الوطنية الحيوية من حيث مقبوليتها و/أو أسسها الموضوعية.

68 - ووفقا للاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، فإن المساواة الجماعية للشعوب المؤسِّسة تحظر منح أي امتياز خاص لشعب واحد أو شعبين من أصل الشعوب الثلاثة المؤسِّسة. وعلاوة على ذلك، ظلت المحكمة تشير باستمرار إلى وجوب منح جميع الشعوب المؤسِّسة وغيرها حقوقا متساوية، مؤكدة أن مبدأ المساواة الجماعية للشعوب المؤسِّسة يفرض التزاما على الكيانات بعدم التمييز في المقام الأول ضد الشعوب المؤسِّسة التي تكون أقلية في الكيان المعني بالذات. ولا يقتصر الأمر على وجود التزام دستوري واضح بعدم انتهاك الحقوق الفردية بطريقة تمييزية، بل يوجد أيضا التزام دستوري بعدم التمييز من حيث أي حق جماعي.

سريبرينيتسا

69 - في أعقاب رفض نداءات الممثلين السياسيين البوشناق أعضاء الائتلاف المسمى "عنواني: سريبرينيتسا" خلال الانتخابات المحلية المعادة في سريبرينيتسا في شباط/فبراير، قبل أولئك الممثلون المقاعد التي فازوا بها، ووافقوا على المشاركة في تشكيل السلطة. وعلى الرغم من أن مقاطعة الانتخابات المعادة جزئيا أدت إلى ضعف موقف البوشناق في المجلس البلدي، وافقت الأغلبية الصربية، في البداية، على تشكيل السلطات من خلال تمثيل متوازن للطوائف العرقية.

70 - بيد أن الاتفاق لم يدم طويلا، حيث وجه السيد دوديك دعوة علنية إلى الأغلبية الصربية في سريبرينيتسا لعزل رئيس المجلس البلدي المعين، جميل دوراكوفيتش، وهو من البوشناق، لمشاركته العلنية في الإبلاغ عن حالة إنكار للإبادة الجماعية في جمهورية صربسكا بموجب الأحكام الجديدة من قانون العقوبات في البوسنة والهرسك، وهو ما قامت به الأغلبية في أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن شخصا آخر من البوشناق وافق على أن يُعيَّن رئيسا للمجلس البلدي، فقد غادر جميع الممثلين البوشناق الآخرين الجلسة احتجاجا. ولا يزال ممثلو الصرب المحليون يعترضون على التوازن في التمثيل العرقي في سريبرينيتسا، بعد أن كان قد أرسي كممارسة في الفترة السابقة.

خامسا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

71 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتقلص وتيرة التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

72 - وفي نيسان/أبريل، ألغى مجلس مقاطعة برتشكو التعديلات المضرّة التي أُدخلت في تشرين الأول/أكتوبر 2020 على التشريعات المتعلقة بشرطة مقاطعة برتشكو، والتي اعتبرت، من جملة أمور، أنها

لا تتماشى مع النظام الأساسي لمقاطعة برتشكو، وتقوض مبادئ الشفافية، والمهنية، والتعيينات المفتوحة والمبنية على الجدارة فيما يتعلق بتعيين قائد للشرطة، ونائب قائد الشرطة، وأعضاء المجلس المستقل. بيد أن تعيين قائد الشرطة ونائب قائد الشرطة لا يزال ساريا ريثما تُتخذ إجراءات قانونية أخرى تكون محك اختبار لمدى التزام سلطات مقاطعة برتشكو بسيادة القانون. ويبدو أيضا أن التعيينات الإشكالية لأعضاء المجلس المستقل سارية المفعول. وقد أنجز فريق عامل تابع لمقاطعة برتشكو تنقيحات رئيسية للتشريعات المتعلقة بشرطة المقاطعة.

73 - وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس كانتون زينيتسا - دوبوي تعديلات لقانون الشؤون الداخلية، قام بتقييمها، في آذار/مارس، سَلَفي وسفير الولايات المتحدة ووصفاها بأنها التفاف على نحو غير ملائم على البروتوكولات واللوائح القائمة، وتثبيت للسيطرة السياسية المباشرة على نظام شرطة زينيتسا - دوبوي. وفي 12 أيار/مايو، حذر سَلَفي وزيرَ داخلية كانتون زينيتسا - دوبوي من أن الإجراءات الإدارية ذات الصلة تدخل سياسي غير مقبول في أعمال مهنة حفظ الأمن ولا تحترم القانون. وأثار اعتماد التعديلات على القانون، في حزيران/يونيه، إدانة واسعة النطاق من المؤسسة الأمنية في الاتحاد، وأدى إلى معارضة كبيرة من المجتمع المدني على وسائل التواصل الاجتماعي. وعينت حكومة كانتون زينيتسا - دوبوي مفوضا جديدا للشرطة في 16 أيلول/سبتمبر.

74 - واعتمد كانتون غرب الهرسك تعديلات لقانون الشؤون الداخلية في حزيران/يونيه، وللقانون المتعلق بمسؤولي الشرطة في أيلول/سبتمبر. وفي 14 أيلول/سبتمبر، اعتمد كانتون توزلا تعديلات للقانون المتعلق بمسؤولي الشرطة.

75 - وفي أيلول/سبتمبر، فَصَل مجلس كانتون توزلا جميع أعضاء المجلس المستقل العاملين المكلفين باختيار مدير الشرطة وإقالته والإشراف على أدائه. وادّعت أحزاب المعارضة السياسية في مجلس كانتون توزلا أن قانون الشؤون الداخلية لا ينص إلاّ على فصل فرادى الأعضاء بموجب الأحكام الواردة في القانون. وفي وقت لاحق، أصدر مجلس كانتون توزلا إعلانا عاما عن وظائف شاغرة لأعضاء مجلس مستقل جديد.

76 - وفي أيار/مايو، أصدرت هيئة عاملة في مجلس كانتون الهرسك - نيريتفا إعلانا عن وظائف شاغرة لأعضاء مجلس مستقل جديد. وفي آب/أغسطس، قامت الهيئة التابعة للمجلس المكلفة بإجراء ملء الشواغر بمقابلة المرشحين المؤهلين. وفي غضون ذلك، توقفت العملية. وليس لكانتون الهرسك - نيريتفا مجلس مستقل يؤدي مهامه منذ آذار/مارس 2017، ولم يعيِّن مفوض شرطة على النحو الواجب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018

77 - وفي تموز/يوليه، قررت حكومة الاتحاد، العاملة بموجب تفويض فني منذ عام 2018، عدم تعيين مدير جديد لشرطة الاتحاد استنادا إلى قائمة المرشحين المقترحين التي أعدها المجلس المستقل في نيسان/أبريل 2019. وكانت ولاية المدير السابق قد انتهت في كانون الثاني/يناير 2019. وقد حل نائب مدير الشرطة، الذي عين في شباط/فبراير 2019، محل مدير الشرطة بشكل مؤقت.

78 - ولم تُدرِج سلطات كانتون بوسافينا في قانون الشرطة ذي الصلة بندا كان قد طُلب إدراجه برسالة موجهة من رئاسة مجلس الأمن في عام 2007 بشأن عناصر الشرطة الذين رفضت إجازتهم من قبل قوة الشرطة الدولية السابقة التابعة للأمم المتحدة، وذلك على الرغم من التأكيدات المتكررة الصادرة عن سلطات الكانتون.

الاستخبارات

79 - لم يعين مجلس وزراء البوسنة والهرسك بعدُ المدير العام المقبل لوكالة الاستخبارات والأمن للبوسنة والهرسك. وقد انتهت ولاية المدير العام الحالي، الذي يواصل العمل في إطار ولاية تقنية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

سادسا - الاقتصاد

ألف - الاتجاهات الاقتصادية

80 - إن المؤشرات الاقتصادية المتاحة عن البوسنة والهرسك هي في معظمها إيجابية مقارنةً بنظيراتها لعام 2020. بيد أنها لا تعكس بالضرورة مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، حيث توجد مجالات يُعزى فيها تحسن الأرقام الإحصائية إلى كون المقارنة تتم مع عام 2020 الذي كانت فيه الأرقام متدنية أصلا، أو إلى عوامل خارجية.

81 - ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون النمو الاقتصادي للبوسنة والهرسك في عام 2021 عند معدل 3,5 في المائة، في حين يتوقع البنك الدولي معدل 2,8 في المائة، وهو أدنى معدل في المنطقة. ومقارنةً بالفترة المماثلة من عام 2020، زاد الإنتاج الصناعي في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 7,3 في المائة، بينما زادت الصادرات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه بنسبة 31,1 في المائة، وزادت الواردات في نفس الفترة بنسبة 20,4 في المائة. وزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأول بنسبة 14,6 في المائة، فبلغت 271,8 مليون مارك بوسني. وفي حزيران/يونيه، بلغ عدد العاطلين 781 393 شخصا (بانخفاض نسبته 6,5 في المائة)، وبلغ عدد العاملين 979 820 شخصا (بزيادة نسبتها 2,1 في المائة). وبلغ معدل البطالة المسجل 32,4 في المائة. وبلغ عدد أصحاب المعاشات التقاعدية 276 696 شخصا، مما يدل على استمرار الزيادة. وتشير تقييمات القطاع المصرفي إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بشكل عام. وقد بلغت أرباحه التراكمية في النصف الأول من عام 2021 ما قيمته 215 مليون مارك بوسني، بزيادة قدرها 50,8 في المائة، مما يشير إلى انتعاش المصارف بعد تفشي جائحة كوفيد-19. وفي نهاية آب/أغسطس، أكّد كل من وكالة موديز، وستاندرد آند بورز، تصنيفاتهما للجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك مشفوعة بتوقع آفاق مستقرة.

82 - ولا يزال متوسط صافي المرتب البالغ 997 ماركا بوسنيا، ومتوسط المعاش التقاعدي البالغ 421 ماركا بوسنيا أقلَّ بكثير من متوسط سعر مجموعة السلع البالغ 000 2 مارك بوسني لكل أسرة مكونة من أربعة أفراد، مما يشير إلى أن أصحاب الدخل الثابت هم أيضا يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم. وأصحاب المعاشات التقاعدية، ومعظمهم يحصل على الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية (207 ماركات بوسنية في جمهورية صربسكا، و 382 ماركا بوسنيا في الاتحاد)، هم من الفئات الشديدة الضعف.

83 - وفي آب/أغسطس، أشار البرنامج الأوروبي لمقارنة الأسعار إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبوسنة والهرسك في عام 2020 كان ما نسبته 33 في المائة من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. ويُظهر مسح أجراه كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الآثار الاجتماعية لكوفيد-19 في البوسنة والهرسك أن ما نسبته 48,5 في المائة من الأسر عانت انخفاضا في وضعها المالي، وأن ما نسبته 12 في المائة من الأسر تعاني من صعوبات كبيرة. وهذا

الوضع أجبر ما نسبته 20 في المائة من الأسر التي لديها أطفال، وما نسبته 23 في المائة من الأسر المنتمية إلى الفئات الضعيفة، على الاقتراض لتلبية الاحتياجات الأساسية. وأشارت حسابات أجرتها مؤسسة الإدماج الاجتماعي في البوسنة والهرسك إلى أن ما بين 000 800 و 000 900 شخص في البوسنة والهرسك يعيشون عند خط الفقر المطلق، وأن مواطنا من كل ستة يقع ضمن فئة الفقر المدقع.

84 - ومن المرجح أن تؤدي الحالة الاقتصادية وتوقعاتها غير المشجعة إلى التعجيل بنسق تدفق السكان إلى الخارج، الذي يبعث على القلق بالفعل. ووفقا لبحث أجراه خبراء من البوسنة والهرسك حول تأثير جائحة كوفيد-19 على هجرة السكان، فإن بيانات عام 2019 تظهر أن ما مجموعه 000 450 مواطن من البوسنة والهرسك يقيمون في بلدان الاتحاد الأوروبي، وأن هجرة الشباب، إلى جانب العدد المتزايد من أصحاب المعاشات التقاعدية، تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي في البوسنة والهرسك. ومن بين جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، فإن شتات البوسنة والهرسك في ألمانيا هو الأكثر عددا، حيث هاجر 880 53 من مواطني البوسنة والهرسك إلى هناك في السنوات السبع الماضية. وفي نيسان/أبريل، أشار المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني إلى أن عدد مواطني البوسنة والهرسك المقيمين في ألمانيا، في نهاية عام 2020، بلغ 335 211 فردا.

باء - مسائل المالية العامة

85 - لم يحدث أي تأخير في خدمة الدين وفي المدفوعات الشهرية المنتظمة من الميزانية في الفترة المشمولة بالتقرير. ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى استمرار نمو الإيرادات من الضرائب غير المباشرة، وهي معظم إيرادات الميزانية لجميع مستويات الحكومة، وكذلك استمرار الاقتراض والمدفوعات المالية الدولية، بما في ذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، والمساعدة المالية المقدمة على مستوى الاقتصاد الكلي من الاتحاد الأوروبي.

86 - وفي 2 آب/أغسطس، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على تخصيص مبلغ عام من مخصصات حقوق السحب الخاصة لدوله الأعضاء بما يعادل 650 بليون دولار، بهدف دعم قدراتها في مجال التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وحوّل صندوق النقد الدولي حصة البوسنة والهرسك البالغة 602,5 مليون مارك بوسني إلى المصرف المركزي للبوسنة والهرسك في 23 آب/أغسطس، ولكن التوزيع ضمن البلد توقف حتى 27 آب/أغسطس، عندما تلقى المصرف المركزي للبوسنة والهرسك تعليمات السداد من وزراء مالية البوسنة والهرسك والكيانين لتوزيع المبلغ وفقا لمذكرة التفاهم التي أبرمتها السلطات المعنية في البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه 2016، وانسجاما مع برنامج تسهيلات الصندوق الممدد سابقا لصندوق النقد الدولي. وبناء على ذلك، حصل الاتحاد على ثلثي إجمالي المبلغ، وجمهورية صربسكا على ثلثه، ولم تحصل الدولة ولا مقاطعة برتشكو على حصة.

87 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البوسنة والهرسك الشطر الأول من حصتها البالغة 250 مليون يورو في شكل مساعدة مالية مقدمة على مستوى الاقتصاد الكلي من الاتحاد الأوروبي مخصصة لـ 10 بلدان من بلدان توسيع العضوية وبلدان الجوار في سياق جائحة كوفيد-19. ووزِّع في الإجمال مبلغ 125 مليون يورو داخل البلد، منها ما نسبته 61,5 في المائة للاتحاد، و 37,5 في المائة لجمهورية صربسكا، و 1 في المائة لمقاطعة برتشكو. ومرة أخرى، لم تستفد الدولة من المساعدة.

88 - وأدت العرقلة المفروضة من جانب جمهورية صربسكا إلى تعطيل موافقة البرلمان على ميزانية الدولة لعام 2021 واعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارا بشأن التمويل المؤقت للربع الأخير من عام 2021. ولم يتمكن مجلس المالية العامة للبوسنة والهرسك، حتى الآن، من اعتماد الإطار العام للموازنة والسياسات المالية لفترة 2022-2024، باعتباره الأساس لإعداد الميزانية على مستوى الدولة. وهذه الظروف تهدد بقطع التمويل، وبالتالي سلاسة الأداء، عن 75 مؤسسة تابعة للدولة، بما فيها القوات المسلحة، وأجهزة إنفاذ القانون، والسلطات الضريبية، والسلطة القضائية.

89 - وتعاني مؤسسات الدولة بانتظام من تذبذب التمويل، وهو ما يتعارض مع الالتزام المنصوص عليه في دستور البوسنة والهرسك بأن تقوم السلطات المسؤولة بضمان تمويل مؤسسات الدولة حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية دون انقطاع. وهذا يؤدي إلى تفاقم عدم موثوقية تمويل مؤسسات الدولة وعدم كفايته، مما يقوض بشكل مباشر أداء الدولة لمهامها ووظائفها الرئيسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب واسعة النطاق. والتمويل المؤقت ليس سوى تدبير ظرفي يحد من حجم الأموال المتاحة لمؤسسات الدولة ومن نطاق عملياتها ويجعلها رهينة للحسابات السياسية. ولذلك فإن مشكلة تمويل مؤسسات الدولة تتطلب حلا دائما.

90 - وحافظ الاتحاد على استقرار الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، فإن التقرير الموحّد عن تنفيذ ميزانية الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021، يلاحظ تحقيق نتيجة مالية إيجابية بمبلغ إجمالي قدره 328,5 مليون مارك بوسني بالنسبة لجميع مستويات الحكومة في الاتحاد. ويعزى ذلك إلى النمو المطرد في الإيرادات من الضرائب غير المباشرة، واستمرار الاقتراض المحلي، وقيام صندوق النقد الدولي مؤخرا بسداد حقوق السحب الخاصة.

91 - وفي المقابل، لا تزال جمهورية صربسكا تعمل في بيئة مالية هشة، حيث تمول ما يقرب من ربع احتياجات ميزانيتها العادية من خلال الاقتراض. وفي نيسان/أبريل 2021، وبسبب الأزمة المالية وعدم وجود ترتيب جديد بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي، قررت حكومة جمهورية صربسكا جمع الأموال لتمويل سداد ديونها السابقة وسد عجزِ الميزانية من خلال بيع سندات مدتها خمس سنوات في سوق لندن للأوراق المالية. ووفقا لمعلومات وزارة المالية لجمهورية صربسكا، فإن ديون جمهورية صربسكا بلغت في آذار/مارس 5,85 بلايين دولار، أي ما نسبته 50,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية صربسكا.

جيم - تطورات أخرى ذات صلة بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك

92 - لم تتخذ البوسنة والهرسك أي إجراء لتصحيح عدم امتثالها لمتطلبات الاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة. ونتيجة لذلك، خضع البلد لعقوبات مفروضة من المجلس الوزاري لجماعة الطاقة - وهي منظمة دولية تتألف من الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة من أوروبا الجنوبية الشرقية - منذ عام 2015.

93 - ويُعزى التمويل المتواصل للمؤسسة العامة للسكك الحديدية للبوسنة والهرسك في عام 2021، في الغالب، إلى وفاء الاتحاد بالتزاماته المتعلقة بالسداد تجاه المؤسسة، وإن كان ذلك منذ نيسان/أبريل فقط. وكانت التحويلات المالية المقدمة من جمهورية صربسكا إلى المؤسسة في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021 رمزية. وإن عدم اليقين في التمويل الناشئ عن الاعتماد على التحويلات المالية من الكيانين يعرّض للخطر استدامة المؤسسة، وهي المؤسسة الوحيدة على مستوى الدولة المنشأة بموجب المرفق

9 للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وهو يعرّض أيضا للخطر الآلية الوحيدة التي تكفل اتباع نهج منسق في إعادة مد خطوط السكك الحديدية، الأمر الذي سيعود بالنفع على شركتي السكك الحديدية في الكيانين، وعلى جميع مواطني البوسنة والهرسك، وعلى اقتصاد البلد.

94 - وعلى الرغم من انتهاء مدة خدمة جميع أعضاء إدارة شركة توزيع الكهرباء (TRANSCO) ومجلس إدارتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، فإن تعيين أعضاء جدد لا يزال متوقفا لأن جمهورية صربسكا لم تتخذ أي إجراء لانتخاب وترشيح أعضائها. وعينت حكومة الاتحاد أعضاءها في مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء في كانون الأول/ديسمبر 2020، ولكن مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرر فيما بعدُ عدم المضي قدما في التعيينات حتى تقدمَ جمهورية صربسكا مرشحيها. وتأخير هذه التعيينات لمزيد من الوقت يمكن أن يؤدي إلى تعقيد عملية صنع القرار بشأن المسائل ذات الصلة بالشركة وبتوزيع الكهرباء بشكل عام. ويمكن أن يوفر أيضا ذرائع تواجه الشركة بسببها مصاعب أخرى، مع أنها أنشئت بموجب القانون القاضي بتأسيس شركة توزيع الكهرباء الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام 2004 عقب اتفاق الكيانين في حزيران/يونيه 2003 بشأن إنشاء شركة توزيع وجهة تشغيل مستقلة، استنادا إلى المادة ثالثا (5) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

95 - ومن ناحية إيجابية، فإن تحديا آخر لشركة توزيع الكهرباء، نشأ عن دعوى قضائية رفعتها شركة الطاقة التي تتخذ من موستار مقرا لها، مطالبةً فيها بتعويض عن مرافق التوزيع التي استغلتها شركة توزيع الكهرباء وقت إنشائها في عام 2006، قد تم التغلب عليه لما رُفضت الدعوى بموجب قرار من المحكمة التجارية العليا في بانيا لوكا، صدر في 16 آب/أغسطس لصالح شركة توزيع الكهرباء. وطرحت الدعوى تهديدا ماليا للشركة وتهديدا لهيكل رأس مالها ولأسهم الكيان. ولو أن تلك الدعوى نجحت لكانت تفتحت الباب أمام طعون في مؤسسات أخرى تابعة للدولة منشأة على أسس مماثلة.

سابعا - عودة اللاجئين والنازحين

96 - إن ظهور جدارية طولها 20 مترا في فوتشا في نيسان/أبريل لراتكو ملاديتش وهو يحيي المارة هو حلقة في سلسلة من التطورات المقلقة في فوتشا وفي أماكن أخرى في جمهورية صربسكا، وقد سبب لمجتمعات العائدين من البوشناق حالة من التوجس. وتنضم جدارية ملاديتش إلى جدارية سابقة لقائد من حركة تشتنيك في الحرب العالمية الثانية، هو دراجا ميهايلوفيتش، الذي اقتدى به العديد من الوحدات شبه العسكرية الصربية في حرب 1992-1995 في البوسنة والهرسك. وظهرت جدارية ثالثة للمتوفى ميلوراد بيليميش، قائد مفرزة التخريب العاشرة لجمهورية صربسكا في زمن الحرب، والمعروف عنها تورطها في إعدام أسرى الحرب خلال الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في تموز/يوليه 1995. وفي السياق نفسه، أيد مجلس بلدة بييلينا إقامة تمثال نصفي لميهايلوفيتش في إحدى الساحات الصغرى الواقعة في مركز البلدة.

97 - وفي الفترة التي سبقت إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، أعلنت الرابطة القومية الصربية - البديل الشرقي أنها ستحتفل بيوم 11 تموز/يوليه باعتباره يوم تحرير سريبرينيتسا تحت شعار "تحيا كريفايا"، في إشارة إلى الاسم الرمزي لهجوم جيش جمهورية صربسكا للاستيلاء على سريبرينيتسا.

98 - وفي 23 حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارا بقبول استئناف مقدم من مجموعة من أهالي الطلاب البوشناق من قرية كونيفيتش بوليه، وأيّدت ادعاءهم بأن الطلاب البوشناق

يتعرضون للتمييز في نظام التعليم في جمهورية صربسكا فيما يتعلق باستخدام اللغة البوسنية في المنظومة المدرسية. ويبطل القرار قرارا سابقا صدر عن المحكمة العليا لجمهورية صربسكا التي ردّت ادعاءات التمييز. وقد بدأ أهالي الطلاب المعركة القانونية في عام 2013، وبعد ذلك احتجت عدة مجتمعات محلية أخرى من مجتمعات العائدين على نفس المسألة.

99 - ولم ينفذ بعدُ قرار 23 حزيران/يونيه، وقد أدى بدء العام الدراسي الجديد إلى عودة نفس المشكلة إلى البروز في مجتمع آخر للعائدين البوشناق في ليبلي بالقرب من زفورنيك، حيث لجأ أهالي الطلاب إلى الاحتجاج، إذ لم تحدث أي تغييرات إلى ذلك الحين. وعلى الرغم من أن الطلاب يتعلمون المجموعة الوطنية من المواد الدراسية (اللغة الأم، والدروس الدينية، والجغرافيا، والتاريخ) وفقا للمناهج الدراسية في الاتحاد، فإن وزارة التعليم لجمهورية صربسكا لا تزال تشير إلى دستور جمهورية صربسكا كأساس لرفضها استخدام مصطلح "بوسني" في السجلات المدرسية الرسمية، ولا تستخدم سوى مصطلح "لغة شعب البوشناق". وكانت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قد قضت في وقت سابق بأن الشعوب المؤسِّسة لها الحق في أن تسمي لغتها الاسم الذي تختاره.

100 - وفي بلدية غلاموتش الواقعة في الكانتون 10 الاتحادي، لا يقدَّم للطلاب الصرب المجموعة الوطنية من المواد الدراسية. ويقدم للطلاب في بلديَّتين أخريين تضمان عددا كبيرا من السكان العائدين الصرب في الكانتون 10 المجموعة الوطنية من المواد الدراسية، مع كتب بالكتابة السيريلية تقدمها وزارة التعليم في جمهورية صربسكا. وقد رُفضت عدة طلبات من أهالي الطلاب لإدخال المجموعة الوطنية من المواد الدراسية في غلاموتش بسبب "عدم كفاية" عدد الطلاب، على الرغم من أن ثلث عدد طلاب المرحلة الابتدائية هم من القومية الصربية.

101 - ولا بد للقادة السياسيين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك من تذكّر التزاماتهم القائمة بموجب الملحق 7 من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، فهو يلزم السلطات بأن "تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها".

ثامنا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

102 - إن النفوذ السياسي، والتقارير المتحيزة، وسوء تنفيذ التشريعات المتعلقة بالإعلام، وعدم الشفافية في الملكية والتمويل، كلها أمور تلقي بظلالها على المشهد الإعلامي في البوسنة والهرسك. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّل خط اتصال المساعدة المجانية لوسائل الإعلام التابع لاتحاد صحفيي البوسنة والهرسك 34 حالة انتهاك لحقوق الصحفيين، بما في ذلك عدة تهديدات بالقتل. ووصفت معظم الحالات بأنها تشهير وضغط سياسي وتهديدات لفظية.

الرقمنة

103 - بدأت عملية رقمنة البث في البوسنة والهرسك في عام 2009 باعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك الاستراتيجية ذات الصلة بالموضوع. واستنادا إلى قانون الاتصالات في البوسنة والهرسك، وإلى الالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك، والاستراتيجية المعتمدة للانتقال إلى البث التلفزيوني

الرقمي – الجيل الثاني الأرضـــي (DVB-T2)، أعدت وكالة تنظيم الاتصـــالات طيف ترددات راديوية وخطة للانتقال تســـمح نظريا بالبث الرقمي للبرامج لجميع المحطات المرخص لها (حوالي 230 قناة). وتتيح الخطة أيضـــا إقامة ســـت شـــبكات منصـــات رقمية للبث المتعدد القنوات. ووفقا للاتفاقات الدولية وقانون الاتصـالات، فإن الوكالة ملزمة بتصـحيح التشويش الذي يؤثر على البلدان المجاورة بسبب تشغيل أجهزة الإرسال في البوسنة والهرسك.

104 – وعلى هذا الأساس، طلبت الجهة المنظمة الكرواتية من البوسنة والهرسك إغلاق 175 جهاز إرسال من أصــل 743 في البوســنة والهرســك، وتتوقع وكالة تنظيم الاتصـــالات طلبات مماثلة من صــربيا والجبل الأســـود، حيث تخطط الدولتان المجاورتان لإدخال نظام الجيل الخامس G5. ووفقا لتقديرات وكالة تنظيم الاتصـالات، فإن الإغلاق الكامل للمرسلات التناظرية بحلول نهاية عام 2021 سيؤدي إلى حرمان ما نسبته 58 في المائة من الأســـر في البوســـنة والهرســـك من الاســـتقبال التلفزيوني، في حين ســـيظل ما نســـبته 42 في المائة منها يحصل على استقبال عبر شركات تقدم خدمات الكابل.

105 – وعلى الرغم من أن منظومة البث الإذاعي العامة، التي تتألف من ثلاث دوائر عامة للبث – وهي إذاعة وتلفزة الدولة في البوسـنة والهرسـك، والإذاعة والتلفزة لاتحاد البوسـنة والهرسـك، وإذاعة وتلفزة جمهورية صــربســكا – هي جهة حائزة لترخيص لشــبكتين من المنصـــات الرقمية، فإنه لم يُركَّب ســوى البنية التحتية اللازمة للبث التجريبي. وتوقف إنشـاء المنصـتين عندما اشـترطت شـبكة إذاعة وتلفزة جمهورية صـربسـكا أن تُنقل إليها حقوق ملكية معدات الرقمنة عندما تُقتنى هذه المعدات.